ابن أصبغ: سيرته، وكتابه في المسائل الخلافية

د. عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع
قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

ابن أصبغ: سيرته، وكتابه في المسائل الخلافية

د. عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع

قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ٨/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

ألّف إبراهيم بن أصبغ كتابًا في الخلاف النحوي امتاز عن كتب الخلاف في منهجه ومسائله؛ حيث عُني برؤوس المسائل الخلافية؛ لتقييدها، وتيسيرها على مبتغيها، ولا يُعنَى مثل هذا التأليف بالاستدلال والتعليل والتمثيل.

وقد حوى كتابه من مسائل الخلاف في أصول القواعد وفروعها، ومن أقوال العلماء ما لم يحوه كتاب آخر.

ولم يُقْدَر لهذا الكتاب أن يصل إلينا كما وضعه مؤلفه، وقد نقل أبو حيان من مسائله ما يدل على مكانته، ويوحي بتفرّده، وينبئ عن عناية أبي حيان به.

وقد اختلفت أغراض أبي حيان من إيراد تلك النقول، فجاء هذا البحث ليجمع تلك النقول، ويعلّق عليها، ويبين موقف أبي حيان منها.

الكلمات المفتاحية: ابن أصبغ – رؤوس المسائل– الخلاف النحوي –كتب الخلاف.

Ibn Asbagh: his Biography and his Book on Grammatical Controversy

Dr. Abdulaziz bin Ahmad Almanea
Department Arabic language – Faculty Education
Majmaah university

Abstract:

Ibrahim bin Asbagh wrote a book on the grammatical controversy.

The book has highly distinguished among all other books about the grammatical controversy in its method and issues and deals with the main controversial issues to delimit and facilitate them for those concerned. The book was not meant for inferring, justify, or representing. T The book comprised some aspects of such controversies about principles, rules, and their branches that no other book raised. The book did not reach us the way it was written by its author. Abu Hayyan has emphasized many issues in the book, which proves the book's importance and indicates its distinction and the attention Abu Hayyan gave it. The objectives fixed by Abu Hayyan for presenting those sayings varied. Therefore, this research aims to identify those issues, comment on them, and show Abu Hayyan's position on them.

key words: Ibn Asbagh - Chief issues - Grammatical Controversy - Books of Controversy.

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على الرسول الأمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد ألف أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ كتابًا في الخلاف النحوي أسماه (رؤوس المسائل في الخلاف) نهج فيه نهجًا مغايرًا لعامة كتب الخلاف النحوي؛ إذ يُعنَى مثل هذا التأليف بدراسة رؤوس المسائل، ويهدف إلى جمع المسائل الخلافية لحصرها وتيسيرها على الطلبة، ويخلو من الاستدلال والاحتجاج والتعليل والتمثيل غالبًا، وهو منهج مطروق في الفنون الأخرى كالفقه وأصوله، ولعل المؤلف أخذ طريقته من تلك العلوم فهو معدود في كبار فقهاء المالكية.

وكتابه هذا لم يصل إلينا غير أن بعض أعلام النحويين نقل منه عدة مواضع، وأبرز من نقل منه أبو حيان، ولعله هو من نبَّه من بعده عليه، فقد نقل منه في التذييل والتكميل، والارتشاف، ومنهج السالك، والبحر المحيط، وأكثر النقول جاءت في التذييل والتكميل، وكان أبو حيان معنيًّا بتلك النقول، حفيًّا بها، واختلفت أغراضه من إيرادها، فجاء هذا البحث ليجمع تلك النقول والمسائل، وقد بلغت إحدى وأربعين مسألة، ست وثلاثون منها في التذييل والتكميل، وانفرد منهج السالك بأربع، والبحر المحيط بواحدة.

وتظهر أهمية هذا البحث في التنويه بهذا الأثر النحوي الذي حفظ لنا مسائل وأقوالًا لم تصل من غير طريقه، وفي إشهار هذا العالم والتعريف بكتابه

تصحيح للوهم الذي لحق شخصه واسمه، فقد تُوُهِّم أنه قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي (٢٤٧هـ)[١]، وتُوهم أنه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أصبغ (٣٢٨هـ)[٢]، وصُحِّف اسمه إلى ابن إصبع[٣].

وكان المنهج أن أورد تلك النقول، وأضع لها عناوين، وأضعها في سياقاتها؛ ليبين المقصود منها، وربما أحوج ذلك إلى تقدمة يسيرة، وحرصت على إحالة أقوال العلماء إلى كتبهم إن كانت موجودة، أو إلى كتب متقدمي النحويين، وتحقيق آرائهم، ونسبت ما وقفت عليه مما لم ينسبه المؤلف لأصحابه، وعلّقت على المسائل بما تدعو الحاجة إلى ذكره، كبيان قيمة النقل، وتفرده، وإضافته لتلك المسائل، كتقييد المطلق، والتمست تفسير مراد ابن أصبغ في بعض عباراته، وناقشت فهمه لبعض آراء النحويين، وربما احتجت لذكر رأي في المسألة للمتقدمين لم يذكره، أو تسمية من لم يسمه، أو تفصيل ما أجمله، أو التمثيل لما يحتاج مثالًا.

وهذه المسائل ليست بمنزلة واحدة من حيث قيمتها وأثرها وإحواجها إلى التعليق، فلذلك اختلف التعليق على المسائل باختلافها.

---

(١) انظر: منهج السالك لأبي حيان، ٣: ٢٥٣، حاشية، ٤، وتوضيح المقاصد للمرادي، ٢: ٧٠٨، حاشية، ٦.

(٢) انظر: منهج السالك لأبي حيان، ٢: ٣١٦، حاشية، ٢.

(٣) انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٢: ١٠٢٥، ٥: ٢١٥٨، ٧: ٣٥٦٤، والمساعد لابن عقيل، ١: ٥٦٧، ٢: ١٣٦.

وليس هدف هذا البحث تحرير الخلاف، وتفصيل الأقوال، وبيان التعليل، وذكر الاحتجاج، وأوجه الاستدلال، فهذا شأن يطول ذكره، وليس هذا موضعه.

ولم أقف على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع.

وجاءت خطة البحث بعد المقدمة في مدخل ترجمت فيه لابن أصبغ ذاكرًا اسمه، ونسبه، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ومنزلته العلمية، ووفاته.

وجاء في المدخل أيضًا حديث عن كتابه (رؤوس المسائل) ومنهجه فيه، وعناية أبي حيان به، وأغراضه من إيراد مسائله.

ثم جاءت مسائل ابن أصبغ مرتبة وفاق ترتيب موضوعات التذييل والتكميل؛ لأنه حوى جلها، ومالم يحوه منها فقد أفدت من تعليقات أبي حيان فيه عليها.

ثم الخاتمة حاوية أهم النتائج والتوصيات، ثم مراجع البحث.

وأسأل الله التوفيق للعلم النافع والعمل الصالح.

مدخل

- ترجمة ابن أصبغ

جاءت ترجمة ابن أصبغ في كثير من كتب التراجم مقتضبة، وارتكزت على ما أورده ابن الأبّار القضاعي البلنسي في كتابيه (التكملة لكتاب الصلة) و(تحفة القادم) فإن ترجمته له أوثق الترجمات وأعلاها؛ فقد لقي ابن أصبغ في بلنسية، وصَحِبَه.

وأهم ما يورد في ترجمته[1]:

- **اسمه ونسبه:** هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي المعروف بابن المناصف. وبنو المناصف من أهل قرطبة، وفي بيوتاتها الأصيلة.
- **شيوخه:** ذُكر في شيوخه:

١- أبو ذر الخشني مصعب بن محمد (٦٠٤هـ) وعنه أخذ العربية.

٢- أبو الحسن علي بن محمد بن حفص (٦٠٧هـ).

٣- أخوه أبو عبد الله محمد بن عيسى (٦٢٠هـ).

٤- أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي (٦٢٥هـ).

- **تلاميذه:**

١- أبو عبد الله محمد بن الأبار القضاعي (٦٥٨هـ).

---

(١) مصادر الترجمة: ابن الأبار، تحفة القادم، ١٨٩- ١٩٠، والتكملة لكتاب الصلة، ١: ١٤٣. والذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦. والصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥٠- ٥١. والسيوطي، بغية الوعاة، ١: ٤٢١.

٢- أبو بكر محمد بن يوسف الغرناطي المعروف بابن مَسْدِي (٦٦٣هـ).

- **مؤلفاته:**

١- رؤوس المسائل في الخلاف.

٢- إملاء على قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وهو نحو عشرين كراسًا، بسط القول فيها في مائة وثلاثين وجهًا[١].

- **مكانته العلمية:**

ابن أصبغ معدود في كبار المالكية في قرطبة، ولي قضاء دانية إلى سنة ٦٢١هـ، ثم انتقل إلى مراكش، ثم ولي قضاء سجلماسة.

قال عنه ابن الأبار: «وكان متحققًا في العربية، وله تأليف حسن في مسائل الخلاف بين النحويين»[٢]، وقال الذهبي عنه: «شيخ العربية، وأوحد زمانه بإفريقية... لأبي إسحاق تصانيف تشهد بالبراعة»[٣].

- **وفاته:**

نُسِب للذهبي أنه يجعل وفاته سنة إحدى وعشرين وستمائة[٤]، والذي في تاريخ الإسلام له: «مات على قضاء سجلماسة بعد سنة عشرين وستمائة»[١].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦، والصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥٠، والسيوطي، بغية الوعاة، ١: ٤٢١.

(٢) ابن الأبار، التكملة، ١: ١٤٣.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥١.

والصحيح أن وفاته سنة سبع وعشرين وستمائة، ذكر ذلك ابن الأبار[٢] «وهو أعرف بأحوال بلاده، كيف و[قد] قال: صحبته بدانية»[٣].

- **كتاب رؤوس المسائل في الخلاف**

عني العلماء في مختلف الفنون بتدوين الخلاف وحفظ مسائله، ونهج بعضهم منهجًا خاصًّا يُعنى برؤوس مسائل الخلاف، ويظهر فيما طبع من الكتب التي عُنونت برؤوس المسائل عنايتها بحصر المسائل، وخلوها في الغالب من الاسترسال في التفصيل، والتعليل، والاستدلال.

وتجاوز عدد الكتب التي عنونت بـ(رؤوس المسائل) في الفقه وأصوله عشرة كتب، وقد طبع بعضها[٤]، ولم أقف على كتاب في الخلاف النحوي حمل ذلك العنوان سوى كتاب ابن أصبغ.

وقد صرح بعنوانه مَن نَقَلَ منه كأبي حيان ومن بعده، وذكره أبو حيان باسمه كاملًا، واسم مؤلفه، وكنيته، وشهرته، فقال: «... ذكرها أبو إسحاق إبراهيم بن أصبغ في كتابه المسمَّى برؤوس المسائل في الخلاف...»[٥]. وسبق ثناء العلماء عليه، وأكثرَ النقل منه أبو حيان، ونقل بعض مسائله المرادي،

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦.

(٢) ابن الأبار، تحفة القادم، ١٨٩، والتكملة، ١: ١٤٣.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥١.

(٤) مما طبع منها حاملًا هذا العنوان كتاب أبي يعلى الفراء (٤٥٨هـ)، وأبي جعفر الهاشمي (٤٧٠هـ)، والكلوذاني (٥١٠هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)، والنووي (٦٧٦هـ).

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧.

وابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، وغيرهم، كما هو ظاهر في المسائل الآتية.

- منهجه

اتسم منهج ابن أصبغ بما اتسمت به كتب رؤوس المسائل في الغالب، فمن ذلك:

- خلوه من الاحتجاج والاستدلال والتعليل والتمثيل غالبًا.
- ينسِب كثيرًا الأقوالَ لقائليها، وبعضها غير منسوب. ولا يجزم بأن ترك النسبة في جميع المواضع من صنعه؛ لأن كتابه لم يصل إلينا كما وضعه، وأبو حيان ينقل أحيانًا نصًّا وأحيانًا يحكيه بمعناه، ومن منهج أبي حيان ترك تسمية القائلين أحيانًا، كأن يقول: قال بعض أصحابنا، أو بعض مشايخنا...
- النصوص المختلف في فهمها كبعض نصوص سيبويه لا يجزم ابن أصبغ بأن فهمه للنص هو رأي صاحب النص، بل يذكر أن هذا فهمه هو للنص[١].
- تخلو المسائل غالبًا من الاختيار والترجيح، وربما ذكر رأيه في بعضها[٢].

(١) انظر مثلًا: التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤: ٣١٦.

(٢) انظر مثلًا: التذييل والتكميل لأبي حيان، ٦: ٢٣٢.

أبو حيان ومسائل ابن أصبغ

ما نقله أبو حيان من ابن أصبغ دالّ على مكانة كتابه عنده، وحسن موقع كتابه بين كتب الخلاف، يؤيد هذا كثرة نقله منه، وتلطفه في العبارة إذا خالف شيئًا مما ذُكر في الكتاب، وعدم الجزم بتغليطه، وقد تكرر هذا في عدة مواضع، كقوله: «...ولعل هذا النقل غلط، أو يُحْمَل على...»[١]، وقوله: «ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ... وكأنه غلط، أو هو يُتَأوَّل...»[٢]، وقوله: «ونقل ابن أصبغ... وكأن هذا النقل غلط، أو لعله...»[٣].

ومن أهم مواقف أبي حيان مما ينقله من ابن أصبغ:

- تخصيص ما عمّمه ابن أصبغ من حُكْم[٤].
- بيان غرابة النقل، وحمله على الغلط، أو تأويله[٥].
- تسمية من لم يسمه ابن أصبغ من أصحاب الأقوال[٦].
- تفصيل ما أجمله المؤلف[٧].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١. وانظر المسألة السابعة.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣، ٣٤١، ٣٤٥. وانظر المسألة الحادية عشرة، والثانية عشرة، والرابعة عشرة.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٧٩. ١٠: ١٣. وانظر المسألة الثالثة، والثانية والعشرين.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٦- ١٧. وانظر المسألة الثالثة والعشرين.

- تعقبه في فهم بعض كلام النحويين[١].
- الاحتجاج بفهم ابن أصبغ في اختيار بعض الأقوال[٢].
- الاحتجاج بما نقله ابن أصبغ على إثبات الخلاف في مسائل اشتهر فيها قول واحد[٣].
- الاستناد إلى نقل ابن أصبغ في إثبات آراء لبعض النحويين نَقَل غيرُه عنهم خلافه[٤].
- الاستناد إلى ما نقله ابن أصبغ في تفصيل الخلاف في بعض المسائل[٥].

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١. ١٤: ٤٧. وانظر المسألة الخامسة والعشرين، والتاسعة والثلاثين.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦. ٩: ١٨٩. ١٠: ٩٧. وانظر المسألة الخامسة، والحادية والعشرين، والرابعة والعشرين.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١. ١٤: ٤١. وانظر المسألة السابعة والعشرين، والثامنة والثلاثين.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٨٣. وانظر المسألة الثانية والثلاثين.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٤٩- ٢٥٠، ٣٠٩، ٣٨٤. ١٦: ٣٦٧. وانظر المسألة الرابعة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، والسابعة والثلاثين، والحادية والأربعين.

مسائل ابن أصبغ

١- عَلَمية الأعداد المطلقة

الأعداد المطلقة هي: ما دلت على عدد مجرد غير مقيد بمعدود، نحو: ثلاثة نصف ستة، وحكم ابن مالك بعلميتها ومنعها من الصرف للتعريف والتأنيث[١].قال أبو حيان معلقًا على ما ذكر ابن مالك: «ولم يحفظ المصنف في ذلك خلافًا. وذكر صاحب (رؤوس المسائل) في ذلك خلافًا، قال: وإذا قلت: ستةُ ضعف ثلاثة، وثمانية ضعف أربعة لم تصرف الستة ولا الثمانية عند الزمخشري، وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة»[٢]. ويحسن هنا بيان ما يأتي:

- حَكَمَ بعلمية الأعداد المطلقة، ومن ثم مَنَعَها من الصرف ابنُ جني[٣] والزمخشري[٤]، وتبعهما ابن مالك[٥].
- قال ابن الحاجب: إنها مصروفة، وضعّف كونها أعلامًا؛ لأنه يؤدي إلى كون أسماء الأجناس كلها أعلامًا، ورجّح أن الزمخشري أسقط القول بعلميتها بعد ذلك لضعفه[٦]. ووافق ابنَ الحاجب الرضيُّ[١]

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٨٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢: ٣٣٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٩٨، ٢٠٠. ٣: ٣٣.

(٤) الزمخشري، المفصل، ٢٨.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٨٥.

(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٥٠، وذكره في الأمالي، ٢: ٥٨٨.

والملك المؤيد[٢] والسيوطي[٣].

- في نص ابن أصبغ الذي نقله أبو حيان لم يُسَمَّ القائل بصرف الأعداد المطلقة، والأحرى أنه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) –وهو معاصر لابن أصبغ (٦٢٧هـ)– ويرجِّح أنه المقصود أن ابن أصبغ نسب القول بالعلمية للزمخشري، ولم ينسبه لابن جني وقد صرح به في غير موضع، وابن الحاجب ذكر رأيه في شرح المفصل للزمخشري.
- لا يبعد أن ابن أصبغ صرح باسم ابن الحاجب، وأن أبا حيان هو الذي وصفه ببعض الشيوخ؛ فقد نقل عن كافيته في موضع آخر، ولم يصرح باسمه بل قال: «قال بعض متعربة الفقهاء في مقدمة له...»[٤]، وكان يحطّ من كافيته، ويقول: هذا نحو الفقهاء[٥].
- عدم ذكر ابن مالك الخلافَ في المسألة لا يدل على عدم علمه به لا سيما أن له اطلاعًا على نحو ابن الحاجب وتعليقًا على كافيته فيما نقله عنه ابن جماعة[٦]، بل نُقل أنه جلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٢٥٤.

(٢) الملك المؤيد، الكناش، ١: ٢٩٧.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٩١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٥: ٥٠.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٥: ٥٠.

(٦) طبع شرح للكافية منسوبًا لابن جماعة، حققه محمد محمد داود، وحُقق هذا الشرح منسوبًا لابن مالك وأنه من إملائه على ابن جماعة. حققه أحمد المصباحي.

منه[1].

٢- وقوع الحال السادّة مسدّ الخبر فعلًا

أجاز كثير من النحويين أن يقع الفعل المضارع حالًا يسدّ مسدّ الخبر، نحو: سمعُ أذني زيدًا يقول ذاك[2]. ونُسِب الجواز للأخفش والكسائي وهشام، واختاره ابن مالك[3]. واشتهر عن الفراء المنع[4]، وعن الكسائي الجواز[5]. وذكر أبو حيان أن ابن أصبغ نقل الخلاف عن الكسائي[6]. ولم أقف على من نسب المنع للكسائي غير ما نقله ابن أصبغ، ولعل أبا حيان أورد نقله لتفرده به.

٣- حكم رفع (دون) المكانية

قال أبو حيان: «لا يجوز : زيدٌ دونُك، بالرفع عند سيبويه، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره. قاله ابن أصبغ»[7].

---

(١) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ٧.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٩٣.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٤٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥، والدماميني، تعليق الفرائد، ٣: ٣٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ١٢٥، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٩٨.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥، والدماميني، تعليق الفرائد، ٣: ٣٨، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٩٨.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٧٩، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٤٥١.

رأي سيبويه صريح بالمنع, قال: «وأما (دونَك) فإنه لا يرفع أبدًا»[١]. ولم يصرح ابن أصبغ بالمجيز، وعقّب أبو حيان عليه بأن الفراء اختار عدم الرفع في الاختيار، وجعل الرفع قليلًا[٢]، وجعل ابن مالك ظاهرَ كلام الأخفش مقتضيًا اطراد الرفع؛ لأنه «حكم بأن (دون) من قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] مبتدأ، ولكنه بُني لإضافته إلى مبني»[٣].

والذي يظهر أن ابن أصبغ لم يصرح بالمجيزين؛ لأنهم لم يجيزوه باطراد، بل الأصل لزوم النصب، قال ابن عقيل: «ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلًا، والسماع يدل على وجود ذلك لكنه نادر»[٤].

٤- عمل (ما) النافية عمل (ليس) إذا انتقض النفي بـ(إلا)

ذكر ابن مالك أن (ما) العاملة عمل (ليس) قد تعمل وإن كان خبرها موجبًا بـ(إلا) وفاقًا ليونس[٥]. قال أبو حيان: «وحكى المصنف جواز النصب عن يونس من غير تفصيل. وقال صاحب (رؤوس المسائل): إن أدخلت (إلا) على الخبر مؤخرًا، وكان اسمًا هو الأول في المعنى أو منزلًا منزلته لا وصفًا لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٨٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٣٤، وليس في معاني القرآن للأخفش، وانظر: التذييل والتكميل، ٨: ٥٨.

(٤) ابن عقيل، المساعد، ١: ٥٢٧.

(٥) ابن مالك، التسهيل، ٥٧.

الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلًا منزلة الأول. وإن كان الواقع بعد (إلا) صفة أجاز الفراء فيه النصب، ومنعه البصريون. انتهى»[1].

ذكر أبو حيان تقييد ابن أصبغ؛ لأنه يدل على مخالفة ما حكاه ابن مالك عن يونس من جواز النصب على الإطلاق، وجعل ابن مالك هذا رأيَ الشلوبين في تنكيته على المفصل[2]، وما ذكره أبو حيان حريّ بالصواب، ويرجحه:

١- أن سيبويه ذكر أن ما بعد (إلا) في نحو هذا ليس فيه إلا الرفع[3]. ولو كان رأي يونس تجويز النصب مطلقًا لما حصره سيبويه بالرفع.

٢- أن ما بعد (إلا) إن كان هو الأول في المعنى، نحو: ما زيد إلا أخوك، فقد حكي الإجماع على وجوب رفعه، قال أبو جعفر النحاس: «ولا خلاف بين النحويين في قولك: ما زيد إلا أخوك، أنه لا يجوز إلا بالرفع»[4]. وذكر ابن الشجري إجماع العرب على ترك إعمال (ما) إذا انتقض النفي بـ(إلا)[5].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٦٩-270.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٣، والمرادي، الجنى الداني، ٣٢٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢٨١، وليس في مطبوع شرح التسهيل لابن مالك، ١: ٣٧٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٠.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٩٣.

(٥) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٢٥٦.

٣- نُسب تجويز النصب ليونس في كتب النحويين بعد ابن مالك[١]، وابن مالك حين أورده لم يذكره بصيغة الجزم والقطع، بل قال: «وروي عن يونس من غير طريق سيبويه...»[٢]، ولم أقف على من نسب ليونس شيئًا من هذا قبل ابن مالك.

٤- أن الشلوبين يرجح أن يكون نصب الخبر بعد (إلا) شاذًّا[٣].

٥- أن ابن أصبغ -مع حرصه على تفصيل الخلاف- لم يذكر الرأي المنسوب ليونس.

ومما يتصل بهذه المسألة تقديم مفعول الخبر عليه بعد (إلا)، قال أبو حيان: «وقال صاحب رؤوس المسائل: إن قدمت مفعول الخبر الذي هو صفة مشتقة عليه بعد (إلا) لم يجز النصب عند البصريين – يعني مثل: ما زيدٌ إلا عمرًا ضارب، لا يجوز النصب في ضارب- قال: وأجازه الكسائي والفراء إلا أنهما اختلفا في التوجيه. انتهى. فوجّهه الكسائي على أنه كأنه استثناء، وليس هذا موضع استثناء، ووجّهه الفراء على أن المعنى: ما زيدٌ إلا ضاربًا إلا عمرًا، وهذا بعيد؛ لأن الأولى أن يكون ما بعد (إلا) داخلًا في الإيجاب»[٤].

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٣٢٥، السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٤٨، وانظر: يونس البصري لأحمد مكي الأنصاري، ٢٢٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٧٣.

(٣) الشلوبين، حواشي المفصل، ٢٩٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٧١، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٠٠.

والحكم عند البصريين في هذه المسألة بوجوب الرفع لم يتغير مع الفصل بالمعمول، ولم يتغير تجويز النصب عند الكسائي والفراء.

والنصب عند الكسائي والفراء محل نظر وتأمل، فعلى أي شيء يجيزان النصب؟

أورد أبو حيان ذلك في باب عمل (ما) النافية عمل (ليس) في التذييل والتكميل، والارتشاف، ومقتضى ذلك أن النصب عند الكسائي والفراء على أنه خبر (ما)، وأنه يجوز النصب عندهما، وإن انتقض النفي بـ(إلا).

والذي يظهر أنهما لا يريان ذلك، وأن النصب عندهما على الاستثناء؛ فقد ذكر الرضي أن «الفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرًا إلى المقدر استدلالًا بقوله[1]:

يُطالِبُنِيْ عَمّيْ ثَمانِيْنَ ناقَةً وما لِيَ يا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمانِيا

... وهو يجيز: ما قام إلا زيدًا»[2].

وذكر أبو حيان في باب المستثنى في نحو: ما قام إلا زيدًا: «وأجاز فيه الكسائي الرفع على الفاعل، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذفِ الفاعل»[3].

---

(١) البيت لعروة بن حزام في النوادر للقالي، ١٦٠، والرواية فيه:

يُكَلِّفُنِيْ عَمّيْ ثَمانِيْنَ ناقَةً وما لِيَ وَالرَّحْمَنِ غَيْرُ ثَمانِ

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٢: ١٠٥- ١٠٦.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٠٥، والتذييل والتكميل، ٨: ١٨٠.

٥- حكم جر المعطوف على خبر (ما) المنصوب

تعمل (ما) النافية عمل (ليس) عند الحجازيين، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، فيقال: ما محمدٌ قائمًا، ويجوز دخول الباء على الخبر، فيقال: ما محمدٌ بقائمٍ، فإن عُطِف على الخبر المنصوب، فقد يجرُّ المعطوف على توهّم دخول الباء على الخبر؛ إذ يكثر دخولها عليه «وحكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه إجازته، قال أبو جعفر: أجاز سيبويه خفض المعطوف على خبر (ما) نحو: ما زيدٌ منطلقًا ولا خارجٍ»(١). وعقّب أبو حيان بأن ابن أصبغ قال: «لا أعلمه من قول سيبويه إلا في ليس دون ما»(٢).

والأمر كما ذكر ابن أصبغ فلم يرد كلامٌ لسيبويه عن العطف على خبر (ما) بل ورد صريحًا في خبر (ليس) وعلّله بقوله: «لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأولَ نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول»(٣).

والعلة التي فسّر بها سيبويه الجر في المعطوف على خبر (ليس) المنصوب تصدُق على خبر (ما)، ولعل النحاس إنما حكى ما حكى لهذه العلة، فإن كان الأمر كذلك فهو غير مسلَّم به؛ لأنه قد يجوز في الأصل ما لا يجوز في

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٩.

الفرع، و«الفرع لا يقوى قوة الأصل، والمشبَّه لا يكون في درجة المشبَّه به»[١] و«الأصل أقوى تصرفًا من الفرع»[٢].

٦- نصب اسم (إنّ) وأخواتها وخبرها

ذكر ابن مالك أنه يجوز نصبهما بـ(ليت) عند الفراء، وبجميعها عند بعض الكوفيين[٣]، وذكر أبو حيان أن ابن أصبغ نقل عن الكسائي والفراء نقلًا يختلف عما ذكره ابن مالك، فقال: «ونقل ابن أصبغ أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: وأجازه الفراء في كأن وليت ولعل، وأجازه الكسائي في ليت، وبعض المتأخرين في الستة»[٤].

ويُخلَص إلى أن في الاسم الثاني بعد هذه الحروف أربعة أقوال:

١- لا يجوز فيه إلا الرفع، وقد نسبه أبو حيان إلى البصريين، وابنُ أصبغ إلى الجمهور. والذي يظهر أن الكسائي يرى هذا الرأي -لا كما قال ابن أصبغ: إنه يجيزه في ليت- لأنه يتأول النصب على أنه حال، أو يضمر له فعلًا[٥].

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٢٤٧.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٢١٨.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٦١، وشرح الكافية الشافية، ١: ٥١٨.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٦، وانظر: منهج السالك، ١: ٢٥٨.

(٥) الزمخشري، المفصل، ٤٠، وابن مالك، التسهيل، ٦١، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٣٠.

٢- يجوز فيه الرفع والنصب، ونسبه ابن مالك لبعض الكوفيين، وابنُ أصبغ لبعض المتأخرين -كما سبق-، ونُسب لابن سلام الجمحي أنه يجعلها لغة العجاج وقومه[١]، وقال به من المتأخرين ابن الطراوة[٢]، وابن السيد البطليوسي[٣].

٣- يجوز الرفع والنصب في خبر ليت دون أخواتها، ونسبه ابن عصفور[٤]، وابن مالك للفراء[٥]، وابنُ أصبغ للكسائي -كما سبق-.

والذي يظهر أن هذا القول هو -أيضًا- مذهب ابن سلام الجمحي لا أنه يجيز النصب في جميع أخوات ليت -كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور، وأبو حيان- وذلك أن ابن سلام إنما ذكر هذا الوجه عند (ليت)، ولم يتطرق لأخواتها، وجعله لغة قوم العجاج، وقومُه تميم، وقد قال أبو حنيفة الدينوري: إن نصب الجزأين بـ(ليت) لغة بني تميم[٦].

٤- يجوز الرفع والنصب في خبر ليت وكأن ولعل، نسبه ابن أصبغ للفراء، والذي يظهر أنه لا يجيزه إلا في (ليت)، كما في كتابه معاني القرآن، وجزم

---

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١: ٧٨- ٧٩، وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ١: ٤٣٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٥: ٢٦.

(٢) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، ٢: ٨٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٧، وعياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ١٧٢.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٧، والبغدادي، خزانة الأدب، ١٠: ٢٣٩.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٤٣٢.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤١٠، ٢: ٣٥٢.

(٦) البغدادي، خزانة الأدب، ١٠: ٢٣٥.

به ابن عصفور، وابن مالك –كما سبق–.

٧– عمل (أن) المخففة من الثقيلة

أورد أبو حيان في سياق حديثه عن (أن) المخففة من الثقيلة أن ابن أصبغ نقل «منع إعمالها عن الكوفيين، قال: وأجازه البصريون»[١] ثم تعقّبه في تعميم الحكم عند البصريين، ولم يتعقبه فيما نسب للكوفيين. أما البصريون فذكر أنه ينبغي تخصيص التجويز بما ذكروه من العمل في الضمير المحذوف، وأنه لا يخصص بضمير الشأن بل إن أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم فهو أولى[٢].

وفي كلام سيبويه ما يدل على تخصيص العمل بضمير الشأن، وما يدل على صحة تقدير ضمير الحاضر المعلوم؛ فالأول عند قول الأعشى[٣]:

في فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فقال: «فهذا يريد معنى الهاء. ولا تخفف (أن) إلا عليه»[٤].

والثاني عند قوله جلّ شأنه: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥] فقال: «كأنه قال عزّ وجل: وناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»[١].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١.

(٣) الأعشى، الديوان، ٥٩. ورواية الديوان:

في فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أن ليس يَدْفَعُ عن ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٤. وانظر: ٣: ٧٣.

وكان ينبغي أن يعقب أبو حيان على تعميم حكم المنع عند الكوفيين، فيخصصه كما فعل مع رأي البصريين، فقد حكم الفراء –وهو من أئمة الكوفيين– بإعمال (أن) المخففة فقال: «وقد خففت العرب النون من (أنّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها... قال الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ...»[٢].

٨– اتصال تاء التأنيث بالفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي المفصول منه بـ(إلا)

إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث مفصولًا من فعله بـ(إلا)، نحو: ما قام إلا هند، فذكر ابن مالك أن الأكثر أن لا تلحقه التاء، ويجوز: ما قامت إلا هند على ضعف[٣]، ونقل أبو حيان أن التاء لا تدخل في نحو هذا إلا ضرورة[٤]، وأن هذا هو رأي الأخفش[٥]، وذهب إليه ابن جني، وجعل التأنيث ضعيفًا في العربية، والشعر أولى به[٦]، ثم قال أبو حيان: «وذكر ابن

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٦٣. وانظر: ٣: ١٦٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٩٠. وانظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ١: ١٤٨.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٥٩٧، وشرح التسهيل، ٢: ١١٤.

(٤) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ١٥.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ١٩٩.

(٦) ابن جني، المحتسب، ٢: ٢٦٦.

أصبغ ما يخالف ذلك ، قال ما نصه: أجاز عامتهم: ما جاءتني إلا جاريتك. وأنكر ذلك أبو حاتم، وقال: ينبغي أن لا يجوز»[١].

وإيراد أبي حيان لكلام ابن أصبغ؛ لأنه يراه مخالفًا للمشهور، فمَنْعُ التأنيث منسوب للجمهور[٢]، وللبصريين[٣]، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن التأنيث قبل (إلا) قبيح «لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل (إلا) ذكّروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك»[٤].

وإنكار أبي حاتم هو لما جاء في قراءة الحسن، ومالك بن دينار، وأبي رجاء، والجحدري، وقتادة، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وأبي بحرية في الشواذ: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [سورة الأحقاف:٢٥].[٥].

٩- بناء الماضي الثلاثي لما لم يُسَمَّ فاعله

قال ابن مالك[٦]:

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والمُتَّصِل بِالآخِرِ اكْسِرْ فِيْ مُضِيٍّ كَوُصِل

(١) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ١٦.

(٢) ابن عقيل، شرح الألفية، ٢: ٨٩.

(٣) الدماميني، تعليق الفرائد، ٤: ٢٣٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٣: ٥٥، وانظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤: ١١٢- ١١٣.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ٢١: ٦٦١- ٦٦٢، ٢٣: ٣١٨.

(٦) ابن مالك، الألفية، ١٠٠.

عقّب عليه أبو حيان بأن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن المضاعف إذا كان مدغمًا فـ«من العرب من يقول: رِدَّ، بنقل كسرة العين إلى الفاء، وهي لغة في بني تميم ومن جاورهم، وقال صاحب رؤوس المسائل: المشهور من مذهب الجمهور في بناء الفعل الماضي الثلاثي الصحيح لما لم يسم فاعله أن يضم أوله، ويكسر ثانيه، وأجاز بعض الكوفيين كسر الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام، وأجازه قطرب في غير المضاعف من الصحيح إذا سكنت العين. انتهى»(١).

قيّد أبو حيان ما أطلقه ابن مالك بما ذكره ابن أصبغ خارجًا عن هذه القاعدة، وذلك في موضعين:

١- يجوز كسر أول المضاعف إذا وجب الإدغام؛ فيقال في: رَدَّ: رِدَّ «وهو لغة لبني ضبة، ولبعض بني تميم ومن جاورهم، يقولون: رِدَّ الرجلُ، وقِدَّ قميصُه، وقرأ علقمة: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَآ﴾ [يوسف: ٦٥]»(٢). وهذه الكسرة هي كسرة عين الكلمة نقلت إلى فائها بعد تسكين العين للإدغام. ونسب الفراء هذه اللغة لعُكْل من بني تميم، وقال: «لست أشتهي هذه اللغة في القرآن»(٣).

٢- حكى قطرب جواز الكسر في الصحيح إذا سكنت العين، فيقال في:

---

(١) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٤٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٧٥.

(٣) الفراء، لغات القرآن، ٩٦.

ضُرِبَ زيدٌ: ضِرْبَ[1].

ومذهب الجمهور أنه لا يجوز الكسر في الموضعين[2]، فما أطلقه ابن مالك هو مذهب الجمهور، وشأن النظم الاختصار.

١٠- تقديم الجار والمجرور القائم مقام الفاعل على عامله

ذكر أبو حيان اتفاق النحويين على منع تقديم الجار والمجرور هنا على عامله، وأن أبا جعفر النحاس نقل هذا الاتفاق، فلا يقال: بزيد سِيرَ، ثم ذكر أن ابن أصبغ قال: هي جائزة في القياس[3].

ويحتمل كلامُه ما ذهب إليه السهيلي من أن القائم مقام الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من العامل، وعليه يجوز: بزيد سير. وردّه أبو حيان[4].

ويحتمل ما ذهب إليه الزمخشري من جواز تقديم الجار والمجرور، وهو قائم مقام الفاعل، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦]: «و(عنه) في موضع رفع بالفاعلية؛ أي: كل واحد منها كان مسؤولًا عنه، فـ(مسؤول) مسند إلى الجار والمجرور كـ(المغضوب) في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٣٣٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٧٤- ٢٧٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ٤٠٣- ٤٠٤.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٣٢، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٨-٢٣٢.

عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]»[١]. واعترض السمين على اصطلاح الزمخشري فذكر أن «تسميته مفعولَ ما لم يسم فاعلُه فاعلًا خلاف الاصطلاح»[٢].

وما ذهب إليه الزمخشري خارق لاتفاق النحويين الذي حكاه النحاس، فيكون في المسألة خلاف حادث بعد النحاس، وفي كلام ابن أصبغ تسويغ له.

١١- حكم الاسم المشتغَل عنه إذا وقع بعد (ما) أو (لا) النافيتين

نقل أبو حيان أن ابن مالك[٣] وكثيرًا من النحويين[٤] اختاروا نصب الاسم المشتغل عنه بعد (ما) النافية.

واختُلف في اختيار سيبويه -كما سيأتي-.

قال أبو حيان: «ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن سيبويه وعامة النحويين أجازوا الرفع في قولك: ما زيدًا ضربته ولا عمرًا أكرمته، ومنعه بعض المتأخرين. وكأنه غلط، أو هو متأوَّل على معنى اختيار الرفع»[٥].

ويحسن في هذه المسألة بيان ما يأتي:

- يفهم من كلام ابن أصبغ أن سيبويه وعامة النحويين يختارون النصب، ويجيزون الرفع، وهذا لا إشكال فيه.

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٢: ٦٦٧.

(٢) السمين، الدر المصون، ٧: ٣٥٤.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٢، ٣٤٤.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣.

- اختُلِف في فهم كلام سيبويه؛ فإنه بعد أن ذكر النصب في نحو: ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته قال: «وإن شئت رفعت، والرفع أقوى؛ إذ كان يكون في ألف الاستفهام، ولأنهن نفي واجب يُبتَدَأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهن، ولم يبلغْنَ أن يكنَّ مثل ما شُبِّهنَ به»[(١)]. واختلف في تفسير كلام سيبويه هذا، فذهب السيرافي[(٢)] والأعلم[(٣)] وابن أبي الربيع[(٤)] إلى أن النصب والرفع متساويان، وأن قول سيبويه: (والرفع فيه أقوى) مراد به أنه أقوى من الرفع فيما ولي همزة الاستفهام، وليس المراد أنه أقوى من النصب. وذهب أبو حيان إلى أن ظاهره أن الرفع أرجح من النصب، وقال: إنه قول أبي بكر بن طاهر في شرح كلام سيبويه[(٥)]، وذكر الشاطبي أنه لم يقل أحد بترجيح الرفع في نحو هذا إلا ابن الطراوة متأوِّلًا كلام سيبويه أنه يريد: الرفع أقوى من النصب، ثم رجع عن ذلك آخرًا[(٦)]، وقصرُه على ابن الطراوة ينقضه ما تقدم عن ابن طاهر وأبي حيان. وحَمَلَ كلام سيبويه على ترجيح النصب، وذهب إليه الرمانيُّ[(٧)]، وهو وجه عند

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٥-١٤٦.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٢٥.

(٣) الأعلم، النكت في تفسير كلام سيبويه، ١: ٣٧٥.

(٤) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢: ٦٣٥.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢١-٣٢٢.

(٦) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٩٤.

(٧) الرماني، شرح الكتاب، ١: ٣٠٢.

الشاطبي؛ لأنه يرى أن كلام سيبويه محتَمِل رجحان النصب، وعليه ابن مالك، ومحتمل التساوي[١] .

وبهذا يعلم أن قول ابن أصبغ: إن سيبويه وعامة النحويين أجازوا الرفع لا إشكال فيه.

- والإشكال في قول ابن أصبغ: ومنعه – أي: الرفع- بعض المتأخرين. ولم أقف على من قال بمنعه. وأبو حيان يرى أن هذا إما غلط وإما متأول باختيار الرفع. وهو إلى الغلط أقرب؛ لأن منع اختيار الرفع قال به كثير من النحويين –كما بُيِّن-.

١٢- حكم الاسم المشتغل عنه إذا فصَل بينه وبين (ما) النافية قبله فاصلٌ

رجح ابن مالك نصب الاسم المشتغل عنه إن ولي أداة يغلب أن يليها الفعل مثل (ما) النافية، نحو: ما زيدًا لقيته[٢]. فإن فصل بين (ما) والمشتغل عنه اسم آخر، نحو: ما أنا زيدٌ لقيته، ترجح الرفع، قال سيبويه: «فإن قلت: ما أنا زيدٌ لقيته، رفعت إلا في قول من نصب: زيدًا لقيته؛ لأنك قد فصلت»[٣] فزال مرجِّح النصب فرجع إلى الأصل وهو الرفع، وترجّح لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

واختار الأخفش النصب؛ لأنه يختار أن يكون الضمير المتقدم مرفوعًا

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٩٣-٩٤.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٧. وانظر: ١: ١٠٤, والسيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٣٠.

بفعل، وهذا الفعل هو الناصب للاسم الذي بعد الضمير[١].

وذكر أبو حيان أقوال العلماء في الاسم المتقدم في نحو هذا وتأويلهم، ثم قال: «ومن غريب المنقول ما حكاه صاحب (رؤوس المسائل) من اختلاف النحويين في جواز رفع زيد وشبهه من قولك: ما أنا زيدٌ لقيته، ولعل هذا النقل غلط، أو أنه يحمل على جواز اختيار رفع زيد»[٢].

وأبو حيان محقّ في استغرابه هذا النقل وترجيحه خطأه؛ فلا خلاف في جواز الرفع، بل هو الأشهر، والخلاف في اختيار الرفع على النصب.

١٣- إقامة التمييز مقام الفاعل

المشهور عند النحويين أن التمييز لا يقام مقام الفاعل، فلا يقال: طِيبَ بذلك نفسٌ، وذكر ابن مالك أن الكسائي يجيز في: امتلأت الدار رجالًا: امتُلِئ رجالٌ...[٣] وذهب ابن عصفور إلى أن الكسائي لا يعرب المنصوب تمييزًا بل مشبَّهًا بالمفعول به[٤]. وما ذكره ابن عصفور مخالف لما حكاه ابن مالك. قال أبو حيان: «ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم التمييز، فقال: لا يجيز البصريون بناء الفعل على التمييز، وأجازه الكسائي وهشام»[٥] ثم ذكر ما يؤيد كلام ابن أصبغ وابن مالك، وهو كلام

---

(١) ابن ولاد، الانتصار، ٦٤، والسيرافي، شرح الكتاب، ٣: ١٧٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٠.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢، ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢.

النحاس، فقال: «وكذا قال أبو جعفر الصفار[1]، قال: وأجاز الكسائي وهشام إذا قلت: طبت بذلك نفسًا وضقت به ذرعًا أن تقول: طيب بذلك نفسٌ، وضيق به ذرعٌ...»[2].

واكتفى أبو حيان في هذا الموضع بحكاية رأي ابن عصفور ورأي ابن مالك، ثم ابن أصبغ، ثم النحاس، وما يبنى على آرائهم، ولم يجزم بمراد الكسائي، وفي باب التمييز جزم بأن الكسائي لا يجعل المنصوب في نحو ما سبق تمييزًا، بل مشبَّهًا بالمفعول، فقال: «أجاز الكسائي بناء هذا للمفعول؛ لاعتقاده بأنه مشبَّه بالمفعول» ووهّم ابن مالك فيما ذهب إليه[3].

وما ذهب إليه ابن عصفور وتابعه عليه أبو حيان أحرى بالصواب، وإن اشتهر عند المتأخرين ما ذهب إليه ابن أصبغ وابن مالك، ويؤيد هذا:

١- أن النحاس ذكر أن الكسائي يجيز: طيب بذلك نفسٌ. لكنه لم يصرح بأنه يجعله تمييزًا.

٢- أن الكسائي يجيز تقديم المنصوب في نحو: نفسَه طاب زيدٌ، وهو مفسَّر

---

(١) يطلق أبو حيان كثيرًا على أبي جعفر النحاس: الصفار؛ وذلك لأن معنى الصفار والنحاس واحد، وليس المقصود أبا الفضل الصفار. يشهد لهذا أنه ينسب القول الواحد في أحد كتبه للنحاس، وفي الكتاب الآخر للصفار (انظر مثلًا: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧١، والارتشاف، ٣: ١٢٠٠، وكذلك: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٠، والبحر المحيط، ٣: ٩٣)، وإذ أراد أبا الفضل قال: أبو الفضل الصفار أو الصفار البطليوسي.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢٦٠.

على أنه يجعله مشبَّهًا بالمفعول، ولا يجيزه الفراء؛ لأنه يجعله تمييزًا[١].

١٤- حكم الاسم المشتغَل عنه إذا تقدم عليه اسم هو وفاعل المشتغِل واحد

مثال هذه المسألة: إني زيدٌ لقيته، وقد رجح أبو حيان فيها ما اختاره ابن مالك[٢]، وهو الرفع[٣]، وهو اختيار سيبويه[٤] «لأن ذلك الاسم لا يدل على فعل ولا يقتضيه، فوجوده وعدمه سيان»[٥]، واختار الكوفيون النصب؛ لأنه تقدمه عامل ناصب، فاقتضى ذلك إضمار ناصب[٦]، ثم قال أبو حيان: «ونقل ابن أصبغ أن النحاة اختلفوا في جواز رفع (زيد) في نحو: إني زيدٌ لقيته. وكأن هذا النقل غلط، أو لعله: اختلفوا في اختيار رفع زيد، فتصحف (اختيار) بـ(جواز)»[٧].

واعتراض أبي حيان على ما نقله ابن أصبغ سائغ من وجه، وهو أن الرفع في أصل هذه المسألة مما لم يختلف فيه، بل هو المختار عند البصريين وكثير من

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢٦١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥: ٢٣٩٥-٢٣٩٦.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٨.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٦) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٩١. وانظر: التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

المتأخرين، غير أن نقل ابن أصبغ له وجه في تفريع عن هذه المسألة، ولا يبعد أنه مقصوده، وذلك في نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٩] فإن كثيرًا من مختاري الرفع اختاروا في الآية النصب، وذلك لأمر معنوي هو أن النصب يدل على معنًى لا يدل عليه الرفع؛ فالنصب يقتضي العموم، والرفع يوهم كون (خلقناه) صفة مخصِّصة، فلا يدل على عموم خلق الله الأشياءَ بقدر، بل يدل على أن ما خلق منها خلقه بقدر، وهذا غير مقصود، واختيار النصب في الآية رأي السيرافي[١]، وابن الشجري[٢]، بل ذهب السهيلي إلى قبح الرفع[٣]، وقد يكون هو مراد ابن أصبغ في الذين لم يجيزوا الرفع، وذكر السمين أن «بعضهم أوجب النصب، قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة»[٤]، وذكر ابن الحاجب أن اختيار الرفع في الآية «يؤدي إلى أن يكون إجماع القراء على خلاف المختار، وهو غير سائغ»[٥] وذلك أن القراء أجمعوا على النصب، ولم يُقرَأ بالرفع إلا في الشواذ[٦].

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ١٣٢.

(٢) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٩١.

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، ٤٣٥.

(٤) السمين، الدر المصون، ١٠: ١٤٦.

(٥) ابن الحاجب، الأمالي، ٢: ٥٠٥.

(٦) انظر: ابن جني، المحتسب، ٢: ٣٠٠.

١٥- حكم المستثنى إذا قُدِّم على المستثنى منه

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب نصب المستثنى إذا قُدِّم على المستثنى منه، نحو: ما جاء إلا زيدًا أحدٌ، وقيل: يجوز الرفع، فيقال: ما جاء إلا زيدٌ أحدٌ، ونسبه ابن السراج للبغداديين[١]، وتابعه في هذه النسبة ابن أصبغ، فقال: «إذا قدمت المستثنى على المستثنى منه لم يجز عند البصريين إلا النصب خاصة، وأجاز البغداديون فيه الرفع»[٢]، وسكتا عن الكوفيين، فلم يذكراهم في المانعين ولا المجيزين، ونسب ابن عصفور إليهم القول بالجواز[٣].

والظاهر أنهم يجعلونه من القليل الذي لا يقاس عليه، وعبارة الفراء في هذه المسألة قريبة من عبارة سيبويه، فقد ذكر سيبويه وجه النصب، ثم ذكر ما حكاه يونس عن بعض العرب: ما لي إلا أبوك أحدٌ. فيجعلون (أحدًا) بدلًا[٤]. وقال الفراء: «فإن قدمت (إلا) نصبت الذي كنت ترفعه، فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحدٌ... ومن العرب من يرفع ما تقدم في (إلا)»[٥].

وقد أتى أبو حيان بقول ابن أصبغ وغيره في سياق بيان اختلاف

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٠٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٣٨، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥١٦.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٣٨، والارتشاف، ٣: ١٥١٦، وابن عقيل، المساعد، ١: ٥٦٧، وذكر ابن عصفور في المقرب: ١٨٧، وفي شرح الجمل: ٢: ٢٦٨- ٢٦٩، وجهَ الرفع، ولم ينسبه لأحد، وجعله ضرورة.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٥- ٣٣٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٦٧- ١٦٨.

النحويين فيما أجازه ابن مالك من الرفع على جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا[١].

وأبو حيان لا يجيز الرفع, ويجعله لغة ضعيفة عند بعض العرب[٢].

١٦- حكم المستثنى إذا قُدِّم على تابع المستثنى منه

المستثنى «إن قدمته على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز فيه في حال تأخيره عنه، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك، وإلا زيدًا خيرٌ منك. الرفع على البدل، وهو اختيار سيبويه، والنصب على الاستثناء، وهو اختيار المازني، ووقع في كلام بعض أصحابنا أن المازني ذهب إلى أنه لا يجوز فيه إلا النصب، وذلك وَهَمٌ. ونقل ابن أصبغ أن البصريين اختلفوا في الرفع في المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه. فلوا قدمت المستثنى على معطوف بـ(ولا) هو تمام المستثنى منه في منفي، نحو: ما قام كبيرٌ ولا خلا أخاك صغيرٌ، تريد: ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ ما خلا أخاك، فمنعها أبو بكر، وأجازها الأحمر»[٣].

في نقل ابن أصبغ حديث عن تابعَينِ للمستثنى منه تقدَّمَ عليهما المستثنى، وهما الصفة وعطف النسق.

أما الصفة فنحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك، وإلا زيدًا خيرٌ منك،

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٠٢.

(٢) أبو حيان, منهج السالك, ٢: ٢١٨- ٢١٩.

(٣) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٢٢٠- ٢٢١.

وسيبويه يختار رفع المستثنى، ويجيز النصب، ورأيه صريح في هذا[1] ، ولا إشكال فيه.

ونُسب للمازني اختيار النصب؛ لأنه يقدر المستثنى مقدمًا على المستثنى منه، ويلغي المتقدم؛ لأن البدل يبطل المبدل منه «ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط؟»[2].

وقال أبو حيان: إن بعض أصحابه –يقصد ابن عصفور– ذهب إلى أن المازني لا يجيز النصب[3]، ووهّمه في ذلك. وظاهر لفظ المازني: «والنصب عندي هو الوجه»[4] أنه يوجبه، وقد قال بهذا ابن الخباز[5] قبل ابن عصفور، وما نقله ابن أصبغ يدل على أن المازني يوجب النصب، فلو كان يجيز الرفع في نحو المثال المذكور لما نقل أن البصريين اختلفوا فيه.

وأما تقديم المستثنى على المعطوف بـ(ولا) على المستثنى منه، نحو: ما قام كبيرٌ ولا خلا أخاك صغيرٌ، فأجازه علي بن المبارك الأحمر الكوفي، ومنعه أبو بكر بن السراج؛ لأنه «لا يُنسَق على حروف الاستثناء بـ(لا) لا تقول: قام القوم ليس زيدًا ولا عمرًا، ولا: قام القوم غيرَ زيدٍ ولا عمرٍو، والنفي في جميع

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٦.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ٣٩٩، وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢: ٧٠٦.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٢٦٩.

(٤) الفارسي، التعليقة، ٢: ٦٦، وحاشية [٢] من كتاب سيبويه، ٢: ٣٣٦.

(٥) الأزهري، التصريح على التوضيح، ٢: ٤٦٠.

العربية ينسق عليه بـ(ولا) إلا في الاستثناء»[١]. والذي يظهر أن ما أجازه الأحمر مختلف عما منعه ابن السراج، ولا حجة له عليه فيما قال؛ لأن ما مثل به ابن السراج جاء فيه العطف على المستثنى، وأداة الاستثناء دالة على النفي، وما أجازه الأحمر العطفُ فيه على المستثنى منه في التام المنفي، وأصل الجملة: ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ، فالعطف قبل الاستثناء، وما المانع منه؟

١٧- تقديم المستثنى أول الكلام

اختلف النحويون في تقديم المستثنى أول الكلام، نحو: إلا زيدًا قام القومُ، فمنعه الجمهور، وأجازه الكسائي والزجاج[٢]. ثم ذكر أبو حيان أن ابن هشام [الخضراوي] وابن عصفور[٣] وَهِما في زعمهما أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، ثم رد عليهما بما حكي عن الكسائي والزجاج، وأورد نص ابن أصبغ في هذا السياق، فقال: «وقال ابن أصبغ: إن قدمته على حرف النفي لم يجز عند الجمهور مطلقًا، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم»[٤]، وتفرد ابن أصبغ بتفصيلٍ وزيادة في بيان مذهب الكوفيين إذا قدم المستثنى على حرف النفي، نحو: إلا زيدًا ما أكل طعامك أحدٌ. ولم أجد هذا التفصيل عند غير ابن أصبغ، وعما نقل عنه أبو حيان

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٠٥.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٩: ٢٢- ٢٣، والأنباري، الإنصاف، ١: ٢٧٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤١.

(٣) قال في المقرب، ١٨٦: «ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام».

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤٣.

أخذ من بعده[١].

واستنبط أبو حيان من كلام ابن أصبغ وغيره أنه يمكن أن يكون الاتفاق وقع على عدم تجويزه في المفرغ للفاعل[٢].

١٨- تقديم الحال على صاحبها المجرور

ذكر أبو حيان أن الحال إذا كانت اسمًا، وصاحبها ظاهر مجرور، نحو: مررت بهند ضاحكةً، لا يجوز تقدم الحال على صاحبها عند البصريين والكوفيين «وذكر ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ، وأن الإجماع منعقد على ذلك»[٣]. ثم قال: «وقال ابن أصبغ: حكى السيرافي عن ابن كيسان إجازته. يعني: مررت ضاحكةً بهند، وحكى المهاباذي عن الفارسي إجازة ذلك أيضًا، وقال ابن برهان: وإلى ذلك نذهب. فتخلص من هذه النقول أن المتقدمين مجمعون أو كالمجمعين على أن ذلك لا يجوز، وأن ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان أجازوا ذلك»[٤].

منع المتقدمون تقدم الحال على صاحبها المجرور؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في الصاحب حرف الجر، وهو موصل عمل الفعل إلى الصاحب والحال، والحرف غير متصرف، فلا تقدَّم الحال عليه، قال

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٦٠- ٢٦١, وتركي العتيبي، هشام بن معاوية الضرير، ٢١٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤٣.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٧٤، ومنهج السالك، ٢: ٣٠٤.

(٤) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٢٠٤.

سيبويه: «مررت قائمًا برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء»[١].

واشتهر القول بالجواز بعد المتقدمين عن الثلاثة الذين ذكرهم ابن أصبغ؛ فقد حكى السيرافي ذلك عن ابن كيسان[٢]، وحكاه أيضًا ابنُ برهان عنه وعن الفارسي، وقال: «وإليه نذهب»[٣]. وتابعهم في ذلك ابن مالك، فقال: «وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) وبقوله في ذلك أقول، وآخذ»[٤].

١٩- تقديم الحال الجملة المقرونة بالواو على عاملها

تعقّب أبو حيان ابن مالك بأنه لم يذكر في المواضع التي يمتنع فيها تقديم الحال على عاملها، وإن كان متصرفًا، إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فلا يجوز: والشمس طالعة جاء زيد، وقال: إن أصحابنا -يعني المغاربة- ذكروها، وذكر أن الكسائي والفراء وهشامًا أجازوا: وأنت راكبٌ حَسُنْتَ[٥]، وقد نصّ على منعها مطلقًا أبو علي الشلوبين[٦]. ثم ذكر أبو حيان أن صاحب (رؤوس المسائل) حكى «ما نصه: لا يمتنع عند

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٤.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٧: ٥٩.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ١: ١٣٧- ١٣٨.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٤٤، وانظر: التسهيل: ١١٠.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٩٣.

(٦) الشلوبين، التوطئة، ٢١٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢: ٧٣٣.

الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلًا، ومنعه الفراء. وهذا النقل مخالف لما ذكرناه»[١].

وما حكاه ابن أصبغ –وإن خالف ظاهره ما ذكره أبو حيان– له وجه قوي، ولا يتعارض مع ما ذكره أبو حيان، وبيان ذلك:

١- أن البصريين وابن مالك أجازوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان متصرفًا[٢]. ومقتضى كلامهم «أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد، قرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها»[٣].

٢- أن الكوفيين[٤] يفرقون في تقديم الحال على عاملها بين ما كان صاحبها اسمًا ظاهرًا فيمنعون التقديم؛ لئلا يعود الضمير في الحال على متأخر، ويحمل عليه ما حكاه ابن أصبغ، وبين ما كان صاحبها ضميرًا فيجيزون التقديم، ويحمل عليه ما ذكره أبو حيان من تجويز الكوفيين التقديم، ومثّل له بما صاحبها ضمير، نحو: وأنت راكبٌ حسنْتَ، وأنت راكبٌ تحسُنُ. وبهذا يجمع بين ما ذكره ابن أصبغ وما ذكره أبو حيان.

٣- يظهر أن منع تقديم الجملة الحالية المقرونة بالواو متأخر. قال به المغاربة،

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٩٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٨٣، ومنهج السالك، ٢: ٣١٦.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٤٢.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٨.

(٤) ينظر في رأي الكوفيين: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٠- ٢٥٢.

كما يفهم من كلام أبي حيان، ونصّ عليه المرادي[١] .

٢٠- الوصف بين الخبرية والحالية

وذلك في نحو: زيدٌ في الدار طعامَك آكلٌ. فالبصريون يوجبون رفع (آكل) على الخبرية. ونقل ابن أصبغ أن الكسائي يجيز النصب[٢]؛ أي: على الحالية، ويكون الخبر الجار والمجرور (في الدار).

وقيمة ما أورده أبو حيان عن ابن أصبغ أنه لم يُنصّ على من أجاز النصب عند غير ابن أصبغ –فيما وقفت عليه– فكأنه تفرد بهذا النقل عن الكسائي، وهو أشبه بمذهب الكوفيين؛ فقد أجازوا النصب فيما هو أبعد من هذا، وذلك في الظرف الناقص؛ فقد «أجاز الكوفيون: فيك راغبًا عبد الله. شبهها الفراء بالصفة التامة؛ لتقدم (راغب) على (عبد الله). وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةً عبد الله»[٣]. ويوجبون النصب مع الظرف التام إذا تكرر في نحو: في الدار عبدُ الله قائمًا فيها[٤].

٢١- مجيء الفعل الماضي حالًا دون (قد) أو الواو

اختلف النحويون في وقوع الماضي حالًا دون (قد) أو الواو، وأورد

---

(١) المرادي، شرح الألفية، ١: ٣٦٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٣٠، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٩٤.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١: ٢٠٥.

(٤) ابن السراج، الأصول، ١: ٢٠٦، والأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٨، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٤٧.

الأنباري[١]، والعكبري[٢] خلافهم في ذلك.

والمنع منسوب للبصريين، والجواز للكوفيين والأخفش، ونسب ابن أصبغ الجواز للجمهور، فقال: «لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال، وإن لم يكن معه الواو ولا قد في قول الجمهور»[٣]. وقد أورد أبو حيان قول ابن أصبغ هذا مختارًا الجواز «لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًّا؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»[٤].

ونسبته للجمهور عند ابن أصبغ محل نظر؛ فقد منعه البصريون إلا مع (قد) –كما سبق– ومنعه بعض الكوفيين إلا مع (قد) كذلك، كالفراء، فقد قال في هذا: «والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو إظهارها»[٥] وهو رأي أبي بكر بن الأنباري، فقد قال عند قول امرئ القيس[٦]:

تَقُوْلُ وَقَدْ مالَ الغَبِيْطُ بِنا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيْرِيْ يا امْرَأَ القَيْسِ فانْزِلِ

«وإنما جاز لـ(مالَ) أن تكون حالًا؛ لأن (قد) صحبته... قال الله عز وجلّ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء: ٩٠] فمعناه: قد حصرت؛ لأن

(١) الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٢.

(٢) العكبري، التبيين، ٣٨٦، واللباب، ١: ٢٩٤.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٨٩.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٨٩.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٤.

(٦) ديوان امرئ القيس، ١١.

الماضي لا يكون حالًا إلا بـ(قد)»[١] وهو رأي جمع من المتأخرين، منهم ابن السيد[٢] والجزولي[٣] وابن عصفور[٤].

٢٢- التمييز بـ(مثل)

أورد أبو حيان الخلاف في التمييز بـ(مثل) فذكر أن يونس وسيبويه أجازاه، وذلك نحو: لي عشرون مثلَه، ولي ملء الدار أمثالَك[٥]. وذكر أن الفراء منع ذلك، ثم أورد كلام ابن أصبغ: «أجاز سيبويه: كم غيره مثلَه لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما» ثم عقب عليه بقوله: «ولم ينص على المانع من هو. وهو مقتضى مذهب الفراء؛ إذ ذاك نصّ منه منع التمييز بمثلك وغيرك في العشرين»[٦].

ونَسب المنع للفراء الرضيُّ[٧]، ونُسِب للكوفيين، وأول من نسبه إليهم الصفار البطليوسي، نقله عنه أبو حيان[٨] وابن عقيل[٩].

---

(١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ٣٧- ٣٨.

(٢) ابن السيد، الاقتضاب، ٣: ٢١٨.

(٣) الجزولي، المقدمة الجزولية، ٩٢.

(٤) ابن عصفور، المقرب، ١٧٠- ١٧١.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢١٨، ١٠: ١٣، وانظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٧، ٢: ١٧٣.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٢: ٧٧٧.

(٧) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢١٢.

(٨) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢١٨، وارتشاف الضرب، ٤: ١٦٢٨.

(٩) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٦.

٢٣- مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعًا

ذكر أبو حيان تبعًا لابن مالك[١] أن البصريين لا يجيزون مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعًا، نحو: كم غلمانًا لك، وأن الكوفيين أجازوا ذلك، ثم أورد نصًّا لابن أصبغ في هذه المسألة، وهو قوله: «لا خلاف في جواز: كم لك غلمانًا؟ فإن قلت: كم غلمانًا لك؟ جازت عند الكوفيين، وامتنعت عند البصريين»[٢]. وكأن أبا حيان يرى في كلام ابن أصبغ إجمالًا يحتاج إلى تبيين ، وهو كذلك؛ فإن البصريين والكوفيين -وإن اتفقوا على جواز: كم لك غلمانًا؟- فإنهم اختلفوا في توجيه النصب، فالبصريون يخرجونها على أن (غلمانًا) حال، والتمييز محذوف مفرد، والتقدير: كم نفسًا لك؟ وجاءت الحال جمعًا مراعًى بها معنى (كم). والكوفيون يجعلون (غلمانًا) تمييزًا.

وهذا التوجيه لا يجوز في المثال الثاني: كم غلمانًا لك؟ لأنه لا يحتمل إلا التمييز، ولا يجيزه جمعًا إلا الكوفيون، ولا تجوز الحالية؛ لأن العامل فيها معنى الفعل في (لك) ولا تتقدم الحال عليه[٣].

فما أورده ابن أصبغ لا ينقض ما سبق تقريره من مذهب البصريين والكوفيين لكنّ فيه إجمالًا قد يوهم ذلك، فلزم تفصيله.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤٢٠.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٦- ١٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٧.

٢٤- حذف المخصوص بالمدح أو الذم وإقامة صفته إذا كانت فعلًا مقامه

وذلك في نحو: نعمّا صنعت، فقيل: «تكون (ما) فاعلًا اسمًا معرفة تامًّا، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نعم الشيءُ شيءٌ صنعت. وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه»[١]، وذلك أنهم جعلوه كقول العرب: نعم الرجل عندك، ونعم الرجل أكرمت، وعقّب أبو حيان بأن كلام العرب هذا فيه خلاف ذكره ابن أصبغ، قال: «وأجاز الكسائي: نعم الرجل يقوم، ونعم الرجل عندي، ومنعه أكثر النحويين»[٢]، ومنع ما أجازه الكسائي أبو بكر بن السراج محتجًّا بأن الفعل لا يقام مقام الاسم، وإنما يقام مقامَ الاسمِ الصفةُ التي هي اسم يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعلُ يقام مقام الصفة لا مقام الاسم، وما ورد مخالفًا فهو شاذّ، ولا يقاس عليه[٣]، واستحسن الفارسي هذا[٤].

وإيراد أبي حيان الخلاف عن ابن أصبغ؛ لأنه مما يعترض به على التأويل السابق، وانتصر له بأنه جاء في الشعر ما يدل على جوازه[٥].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٨.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١١٨- ١١٩.

(٤) الفارسي، المسائل البصريات، ٢: ٨٣٩.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٧.

٢٥- حكم العلَم المعطوف على مجرور اسم الفاعل المحلى بـ(أل)

إذا أُريدَ العطف على مجرور اسم الفاعل المحلى بـ(أل) فلا بدّ أن يكون المعطوف فيه (أل) أو مضافًا لما فيه (أل) أو مضافًا لما فيه ضمير ما فيه (أل). قال ابن مالك: إن هذه المسائل جائزة بلا خلاف[١]. أما إذا كان المعطوف علمًا، نحو: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، فقال أبو حيان: إن أبا علي الشلوبين وابن مالك حكيا جوازها عن سيبويه، ثم ذكر أن ابن أصبغ قال كما قال الشلوبين، فقال: «وكذا قال صاحب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) من تأليفه: أجاز سيبويه: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضارب الرجلِ وعبدِ الله. ومنع ذلك المبرد»[٢]. وعقّب أبو حيان بأن كلام سيبويه محتمل، وليس فيه تصريح بالجواز، وظاهره يدل على أن: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، سماعٌ عن العرب، وكأن ظاهر كلامه يدل على أن حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأن الاسم يجوز فيه تابعًا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعًا[٣].

ويحسن في هذه المسألة التنبيه إلى أمور:

- نسب ابن السراج[٤] والسيرافي[٥] إلى سيبويه تجويز: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ؛ لأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ فهما سابقان لمن ذكر

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٨٧.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١.

(٣) أبو حيان، منهج السالك، ٣: ٣٣٨- ٣٣٩، والتذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١- ٣٥٢.

(٤) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣٠٨.

(٥) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٨١.

أبو حيان أنهم حكوا جواز ذلك عن سيبويه.

- ذهب أبو حيان إلى أن ظاهر كلام سيبويه يدل على جواز ما نسب له، وإن كان كلامه محتملًا، ويخالفهم بأنهم قطعوا بأن هذا مذهب سيبويه، ولم يقطع هو.
- لم يرد قولهم: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، عند سيبويه. بل ذكر سيبويه: هو الضارب الرجلِ وعبدِ الله، وهذا المثال يحتمل ما لا يحتمل المثال السابق، قال سيبويه: «ولا يكون: هو الضاربُ عمرٍو، كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ. ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضارب الرجلِ وعبدِ الله. ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهِبُ المائَةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوْذًا تُزَجِّيْ بَيْنَها أَطْفالَها»[1].

والأظهر أن سيبويه لا يجيز ما نُسِب له، وإنما يجيز العطف بالجر إذا كان المعطوف مضافًا لما فيه (أل)، أو إلى ضمير ما فيه (أل)، وهو ما ذكر ابن مالك جوازه بلا خلاف، وهذا ما فهمه الرماني من كلام سيبويه، فقال: «وتقول: الضارب الرجلِ وعبدِ الله، فهذا يجوز؛ لأنه بمنزلة: الضارب الرجلِ وغلامِ الأمير؛ إذ المضاف إلى ما فيه الألف واللام يجري مجرى ما فيه الألف واللام»[2] ويؤيد هذا:

١- أن سيبويه مثّل للمعطوف بالعلم المركب الإضافي (عبد الله) ولم يمثل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٢- ١٨٣.

(٢) الرماني، شرح الكتاب، ١: ٣٥٥.

بالعلم المفرد، ولم يرد عند سيبويه ما مثلوا به، وهو: (هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) بل مثل للممنوع بـ(هو الضاربُ عمرٍو) ومثل للجائز بـ(هو الضارب الرجل وعبدِ الله) ولم يمثل بـ(هو الضارب الرجلِ وزيدٍ أو عمرٍو) كما هي عادة النحويين في التمثيل بهما، فدل على أنه لا يساوي بين العلم المفرد والعلم المركب الإضافي.

٢- أن سيبويه شبّه (هذا الضارب الرجل وعبدِ الله) بقول الأعشى السابق، وجعله منه، والمعطوف في بيت الأعشى: (وعبدِها) ليس علمًا مفردًا، بل اسم مضاف إلى ضمير ما فيه (أل) فإن (ها) عائدة إلى (المائة).

٢٦- عمل المصدر المعرَّف بـ(أل)

أورد أبو حيان اختلاف النحويين في عمل المصدر المعرف بـ(أل) نحو: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، وذكر أن البصريين يجيزون إعماله، وأن الكوفيين لا يجيزونه، فإن كان بعده معمول أضمروا له فعلًا يفسره المصدر، ثم قال: «ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في (مسائل الخلاف) من تأليفه أن مذهب الفراء جواز إعماله بـ(أل) كمذهب سيبويه وكافة البصريين، وأن ذلك مستقبح. ومنع البغداديون إعماله البتة»[(١)].

وفيما نقله أبو حيان عن ابن أصبغ مسألتان مهمتان:

١- أن مذهب الفراء في إعمال المصدر يخالف مذهب الكوفيين، ويظهر أنه

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١١: ٨٢- ٨٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١، ومنهج السالك، ٣: ٢٥٣.

تفرّد بهذا النقل، ولم أقف على من نسب ذلك للفراء قبله، ولهذا أورده أبو حيان.

٢- أنه يجعل إعماله عند الفراء قبيحًا، كمذهب سيبويه وكافة البصريين. وهذا فيه نظر وتفصيل. أما سيبويه فظاهر كلامه أنه لا يستقبحه؛ إذ جعل الألف واللام بمنزلة التنوين[١]، وذكر البغدادي «أن سيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقًا»[٢].

واستحسن ابن السراج عدم إعماله[٣]، ونُسِب للفارسي وجماعة من البصريين جواز إعماله على قبح[٤]، وظاهر كلام الفارسي في غير موضع أنه لا يستقبحه، بل يجعله أقل من المنون والمضاف وأبعدها شبهًا بالفعل[٥]، وقد مثل لما فيه الألف واللام بقوله: الشتمُ بكرٌ خالدًا قبيحٌ[٦]، وربما تُوُهِّم أن قوله: (قبيح) مرادٌ به الإعمال، وإنما هو خبر للشتم.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٢، وانظر: التذييل والتكميل، ١١: ٨٢.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٨: ١٢٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١: ١٣٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١: ٨٣.

(٥) انظر: الفارسي، التعليقة، ١: ١٣٨، والإيضاح العضدي، ١٦٠.

(٦) الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٦٠.

٢٧- حكم تقديم معمول المصدر النائب عن فعله عليه

ذكر ابن مالك أن الأخفش يرى أن ناصب الاسم بعد المصدر النائب عن فعله هو المصدر لا الفعل المبدل منه[١]، وذلك في نحو:ضَرْبًا زيدًا.

وقال الأخفش: إن كل شيء كان في موضع الفعل فلا يقدم معموله «ونقل ابن أصبغ عن أبي الحسن جواز التقديم، فيكون عنه القولان»[٢].

وأورد أبو حيان نقل ابن أصبغ؛ لأن فيه تفردًا بنقل جواز التقديم عن الأخفش، وهو خلاف ما ذكره ابن مالك، ولا يُفهَم مما نقله ابن أصبغ أنه يجعل العامل الفعل المبدل منه؛ لأنه يجوز التقديم والعامل المصدر في وجه ذكره المبرد؛ فإنه فصّل في المصدر العامل في نحو هذا، إما أن يعمل لأنه في تأويل (أن) والفعل فلا يصح تقديم معموله عليه؛ لأن ما بعده من صلته وتمامه، فلا يقدم عليه، وتقدير: ضربًا زيدًا: الزم أن تضرب زيدًا، وإما أن يعمل لأنه صار بدلًا من الفعل بعد حذفه، فدلّ على الأمر، فيجوز التقديم، ويكون التقدير: اضربْ زيدًا[٣].

وإذا أمكن توجيه القول بتقديم المعمول وعدمه والعامل واحد، فهو أولى من أن يُنْسَب إليه القولُ باختلاف العامل.

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٤٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١: ١١٠، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٥٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ٤: ١٥٧، وانظر: الأصول لابن السراج، ١: ١٣٩، والتذييل والتكميل، ١١: ١١٠- ١١١.

٢٨- إضافة (ذي) التي بمعنى صاحب إلى المضمر

قال أبو حيان: «قال صاحب (رؤوس المسائل) ما نصّه: منع الكسائي إضافة (ذي) التي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتابعه النحاس والزبيدي وغيرهما، وأجازه غير هؤلاء»[١]. ويحسن التنبيه على ما يأتي:

- استند أبو حيان إلى ما نقله ابن أصبغ في بيان أن في هذه المسألة خلافًا في حين أن «المنقول في كتب المتأخرين أنه لا تجوز إضافته إلى المضمر إلا إن كان في شعر»[٢]، وذكر السيوطي أن المختار جواز إضافتها إلى الضمير، وأنه يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه[٣]، وليس في كلام أبي حيان عند هذه المسألة ما يفهم منه ذلك.
- لم يُسمِّ ابن أصبغ مجيزي الإضافة، ونسبه ابن الأثير[٤] والدماميني[٥] للمبرد، وفي المقتضب تصريح بخلافه، جاء فيه: «و(ذو) لا يضاف إلى مضمر»[٦]، وورد استعمال (ذوه) منسوبًا لكتاب العين؛ فقد ذكر الأزهري عن الليث: «الطهْوُ: علاج اللحم بالشيّ والطبخ، والطاهي:

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ١٨١٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٥١٤.

(٤) ابن الأثير، البديع، ج١، ١: ٢٦.

(٥) الدماميني، تعليق الفرائد، ١: ١٤٣.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٠.

ذوه»[١]، وذكر الزمخشري أن في كتاب العين: وصاحب كل شيء ذوه[٢]. وليس في مطبوع العين شيء من ذلك.

- نسب ابن أصبغ لابن بري المنع، ونسب له ابن عقيل أنه يجيز فيها إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب[٣]، وفي تعليقه على (درة الغواص) أجاز إضافتها إلى الضمير إذا لم تجعل وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، واستشهد لها مضافة مجموعة، كما يقال: ذووه وذووها[٤]، وهذا لا يمنعه كثير من النحويين.
- المشهور عند المتقدمين والمتأخرين المنع، نص عليه سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]، والفارسي[٩]، والمعري[١٠]، وابن بابشاذ[١١].

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (طهو).

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، (صحب).

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٤٤.

(٤) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، ١٧٥- ١٧٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤١٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٠.

(٧) ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٧.

(٨) السيرافي، شرح الكتاب، ٦: ٥٦، ٩: ١٠١.

(٩) الفارسي، التعليقة، ٣: ٢٥٢.

(١٠) المعري، اللامع العزيزي، ١: ١٧٠.

(١١) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١: ١٢٤.

٢٩- إضافة (آل) إلى الضمير

ذكر ابن مالك أن (آل) «لا يضاف غالبًا إلا إلى عَلَم من يعقل»[١]، فأفاد أن إضافته إلى الضمير ليست غالبة، ثم أورد أبو حيان الخلاف فيه عن ابن أصبغ، فقال: «قال ابن أصبغ: أجاز قوم إضافة (آل) إلى المضمر، ومنعه آخرون»[٢].

- وفيما أورد أبو حيان إثبات الخلاف بين الجواز والمنع، فما جعله ابن مالك قليلًا ممتنعٌ عند آخرين.
- لم يسمِّ ابن أصبغ المجيزين ولا المانعين، وأول من قال بالمنع الكسائي، واتبعه النحاس، وأبو بكر الزبيدي، وخطّأهم ابن السيد، وابن هشام اللخمي، والسهيلي[٣]. وقال بالمنع ابن جني[٤].
- ذهب ابن عصفور إلى أن إضافة (آل) إلى الضمير قليلة جدًّا[٥]، وتابعه ابن مالك، وظاهر مذهب أبي حيان موافقتهما فيما ذهبا إليه، فقد قرّر كلام ابن مالك دون اعتراض.

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٥٧- ١٥٨.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧٦.

(٣) ابن السيد، الاقتضاب، ١: ٣٥، وابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ٢٧، والسهيلي، الروض الأنف، ١: ١٥٢. ورأي النحاس في كتابه الكافي، كما قال السهيلي. ورأي الزبيدي في كتابه لحن العوام، ٧١.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ١٠٢.

(٥) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١: ٣٤٩.

٣٠- الضمير العائد على (كل) المضافة إلى معرفة

ذكر أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] أن المنقول جواز عود الضمير مفردًا على لفظ (كل) فتقول: كلكم ذاهب، أو جمعًا مراعاة للمعنى، فتقول: كلكم ذاهبون، ثم قال: «وحكى إبراهيم بن أصبغ في كتاب (رؤوس المسائل) الاتفاق على جواز الوجهين»(١).

- أجاز ابن جني عود الضمير على (كل) المضافة إلى معرفة على اللفظ والمعنى(٢)، وذكر أبو حيان أن المنقول جواز الوجهين، واستند لما حكاه ابن أصبغ من الاتفاق على جواز الوجهين، وفي موضع آخر ذكر أنه يجوز مراعاة اللفظ، وأنه المستقر من لسان العرب، ولا يكادون يراعون المعنى، وإن وجد هذا في تمثيل كثير من النحاة(٣).
- منع بعض المتأخرين مراعاة المعنى، وأوجبوا الإفراد في الخبر، منهم السهيلي(٤)، وصوّبه ابن هشام(٥).
- ذكر أبو حيان أنه «يحتاج في إثبات: كلكم ذاهبون، بالجمع ونحوه إلى سماع ونقل عن العرب»(٦)، وقد ورد السماع في الحديث الشريف، فقد

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ١٨: ٤٤١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ٣٣٨- ٣٣٩.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨١٩، والتذييل والتكميل، ١٢: ٨١.

(٤) السهيلي، نتائج الفكر، ٢٧٧، ٢٧٩، وانظر: البحر المحيط، ١٨: ٤٤١- ٤٤٢.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٣.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٨: ٤٤٢، ونحوه عند ابن عقيل في المساعد، ٢: ٣٤٩.

روى البخاري عن أبي هريرة –رضي الله عنه– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: «كلّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»[١]، غير أن أبا حيان لا يرى إثبات الأحكام النحوية بما ورد في الحديث الشريف[٢].

٣١– إضافة المصدر إلى الفعل

قال أبو حيان: «وأجاز أبو علي إضافة المصدر إلى الفعل على حدّ إضافة أسماء الزمان إليه، ومنعه غيره. ذكر ذلك صاحب (رؤوس المسائل في الخلاف)، ولم يبرز ذلك في صورة مثال»[٣].

- المصدر الذي يضاف إلى الفعل إجراءً له مجرى أسماء الزمان هو (ريث)، وأخذ أبو حيان على ابن أصبغ أنه لم يبرز ذلك في صورة مثال، وقد يكون اعتمد على ما ذكره أبو علي في الحجة أن (ريثًا) يضاف إلى الفعل في مواضع[٤]، ولم يمثل لذلك، وذكره أبو علي في (المسائل العسكرية) واستشهد له بقول ابن همام السلولي:

«لا يُمْسِكُ المالَ إلا رَيْثَ يُرْسِلُهُ

(١) البخاري، الجامع الصحيح، ٩: ١١٤، وانظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب، ٢: ٢٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة، ٢: ٣٥٤.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٣٤٢، ١٦: ١٥٢– ١٥٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٠٨، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٣٥.

(٤) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٥: ١٢٨.

فأضاف (ريث) إلى الفعل»[١]، وجعله من الشاذ في القياس والاستعمال[٢]. وذكره في (المسائل الشيرازيات)[٣] وخصّه بـ(ريث)، ولم يصفه بالشذوذ.

وفي التهذيب: روى اللحياني عن الكسائي والأصمعي: «ما قعدت عنده إلا ريثَ أعقدُ شِسْعِي»[٤].

ولا يؤخذ على ابن أصبغ عدم تمثيله؛ فإن طبيعة التأليف في رؤوس المسائل أنها يقلُّ فيها الاستدلال والتعليل والتمثيل.

- لم يسمّ ابن أصبغ المانعين؛ لأن الأصل المنع، واستثنيت (ريث)، ومن لم يجز إضافتها إلى الفعل خرّج ما ورد على الشذوذ، كما عند الفارسي في أحد أقواله، أو قدّر (أنْ) المصدرية، فيكون من قبيل الإضافة إلى مفرد.

٣٢- تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد بـ(كلا) و(كلتا) عند الأخفش

وذلك نحو: اختصم الرجلان كلاهما؛ حيث لا يصح وقوع الفعل من أحدهما. وهذه من مسائل الخلاف، وقد «اختلف النقل عن الأخفش، فذكر المصنف[٥] وابن أصبغ عنه المنع، وذكر ابن عصفور[٦] الجواز»[١].

---

(١) الفارسي، المسائل العسكرية، ١٥٧.

(٢) الفارسي، المسائل العسكرية، ١٥٣.

(٣) الفارسي، المسائل الشيرازيات، ١: ٣٩٠- ٣٩١، ٢: ٥٦٣- ٥٦٤.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (صعب).

(٥) ابن مالك، التسهيل، ١٦٤.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٢٧٥.

ورأى أبو حيان التوفيق بين النقلين فافترض أن للأخفش القولين، فظفر كل واحد منهم بما نقل عنه.

والأحرى أن يكون رأي الأخفش المنع؛ فقد ذكره عنه مفسَّرًا المبردُ قبل ابن أصبغ وابن مالك، فقال: «وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز: اختصم أخواك كلاهما... ويقول: (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر...»[٢].

٣٣- الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بـ(إما)

قال ابن مالك: «ولا يفصل بينهما بـ(إما) خلافًا للفراء»[٣]، ثم أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ، فقال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): أجاز الكسائي والفراء: مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم، ومنعها البصريون. وكذلك اختلفوا في جواز قولك: مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم، فأجازها الفراء، ومنعها البصريون، ونوى فيها الأخفش. انتهى. ومعنى قوله: ونوى فيها الأخفش -والله أعلم- أنه إن جعلت (كلهم) توكيدًا لم تجز المسألة، وإن جعلته بدلًا جاز»[٤].

- في كلام ابن مالك موافقة لابن أصبغ، وفي كلام ابن أصبغ زيادة في تفصيل الأقوال وقائليها.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٨٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٢- ٢٤٣، وانظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، ٣: ٣٥٦.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ١٦٥.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٢١٠.

- مقتضى فهم أبي حيان أن الأخفش موافق للبصريين في منع الفصل في التوكيد، ولو كان موافقًا للكوفيين لذُكر مع الكسائي والفراء.
- أجاز ابن السراج (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم) على قبح، فوافق الفراء في التجويز، ولم يجز: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم؛ لأن (أجمعين) لا تنفرد، فإن قيل: إما بهم أجمعين جاز[1].

٣٤- نداء النكرة

النكرة التي تناولها النحويون في النداء إما مقصودة وإما غير مقصودة - مقبَل عليها أو غير مقبَل عليها- ونقل أبو حيان أن البصريين يجيزون نداء النكرة غير المقصودة، وأن الكوفيين يمنعون ذلك إلا إذا كانت موصوفة، نحو: يا رجلًا ذاهبًا، أو خلفت موصوفها بعد حذفه، نحو: يا ذاهبًا، ثم قال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): أجاز البصريون نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا، ومنعه الأصمعي مطلقًا، وأجازه الكسائي والفراء وعامة الكوفيين فيما كان منها خلفًا، ومنعوه فيما عداه»[2].

- أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ لبيان آراء النحويين في حكم نداء النكرة، فخلص إلى أنها أربعة مذاهب، ثلاثة ذكرها ابن أصبغ، والرابع: أنه يجوز نداء النكرة المقبل عليها، ولا يجوز نداء النكرة غير المقبل عليها.

---

(١) ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٤٩- ٢٥٠.

- أورد ابن أصبغ رأي الأصمعي بمنع نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا؛ أي: مقصودة أو غير مقصودة، ولم أقف على من ذكره قبل ابن أصبغ.

٣٥- حكم النكرة الموصوفة في النداء

ذكر ابن مالك أنه يجوز نصب النكرة المقصودة المناداة إذا وصفت[١]، نحو: يا رجلًا كريمًا أقبل، ثم أورد أبو حيان خلاف النحويين في هذه المسألة مما قاله ابن أصبغ، فقال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): إذا جئت بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة وجب معها نصب المنادى عند البصريين قصدت به واحدًا بعينه أو لم تقصد. وأجاز فيه الكسائي النصب والرفع مطلقًا. وفصّل الفراء، فأوجب النصب إذا كان العائد منها ضمير غيبة، والرفع إذا كان ضميرَ خطاب. انتهى. يعني الفراء أنك إذا قلت: يا رجلًا ضرَبَ زيدًا، وجب النصب، وإذا قلت: يا رجلُ ضربتَ زيدًا، وجب الرفع»[٢].

- ما ذكره ابن أصبغ من رأي البصريين هو رأي سيبويه، وذكر أن النصب لكون النكرة -هنا- طالت، فصارت بمنزلة المضاف[٣].
- رأي الكسائي والفراء الذي ذكره مصداقُه عند ابن السراج الذي نسب رأي الكسائي للكوفيين، فقال عنهم: «ويقولون: يا رجلًا قمتَ أقبل، ويا

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٨٠.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٥٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٩- ٢٠١، وانظر: البديع لابن الأثير، ج١، ١: ٣٩١، وشرح الرضي للكافية، ١: ٣٥٦.

رجلُ قمتَ أقبل، والفراء إذا خاطب رفع لا غير»[١]. وفي معاني القرآن له أن «العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب. يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل... فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون»[٢]، وجعل الحكم دائرًا بين القلة والكثرة لا الوجوب والمنع كما عند ابن أصبغ.

٣٦- حكم العلم المفرد المعطوف على مثله في النداء

قال ابن أصبغ: «إذا عطفت علمًا مفردًا على مثله لم يجز في الثاني إلا الرفع من غير تنوين عند عامة النحويين، وأجاز المازني: يا زيدُ وعمرًا، بالنصب، ويجوز في قياس قول الكوفيين: يا زيدُ وعمرٌو، بالرفع والتنوين. انتهى»[٣].

- أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ لتفصيل الخلاف في المسألة وتوجيه قياس الكوفيين، فذكر أن الضمة في الأول ضمة إعراب عند الكسائي ومن تبعه، ولا ينوى تكرار حرف النداء، والمعطوف على المفرد المرفوع يرفع، وينوَّن ما فيه تنوين[٤].
- مذهب عامة النحويين البناء على الضم من غير تنوين؛ لأن حكم الثاني حكم الأول، فكأنه ابتُدِئ به، وهو رأي سيبويه[٥] والمبرد[١] والفارسي[٢]

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٧٧.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٧٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٠٩، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ٢٢٠٠.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٠٩.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٦، ٢: ٢٢٨.

وابن جني[٣] والعكبري[٤].

- رأي المازني ذكره ابن السراج، والعطف بالنصب عنده على الموضع[٥]. ونَسب ابن الأثير هذا الرأي للأخفش[٦]، ولم أر هذه النسبة له عند غيره.

٣٧- حكم العلم المنصرف المضاف إليه الاسمُ المندوب

قال أبو حيان: «وقال ابن أصبغ: إذا كان المندوب مضافًا إلى اسم ظاهرٍ منصرف لم يجز في قول البصريين إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقلب الكسرة فتحة لمكان الألف، نحو: وا غُلامَ زيداهْ. وأجاز الفراء بعد ذلك وجهين: أحدهما: إقرار الكسرة بعد حذف التنوين وقلب الألف لها. والثاني: إثبات التنوين، وتحركه لالتقاء الساكنين بالكسر إن شئت أو بالفتح، نحو: وا غلام زيدِناه، وا غلام زيدِنِيه»[٧].

- ذكر أبو حيان كلام ابن أصبغ؛ ليبين الخلاف في المسألة بعد أن ذكر رأي ابن مالك أن ألف الندبة لا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح

---

(١) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٠٧، ٢١١.

(٢) الفارسي، الإيضاح العضدي، ٢٣٢.

(٣) ابن جني، اللمع، ١١١.

(٤) العكبري، اللباب، ١: ٣٣٤.

(٥) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٧٢.

(٦) ابن الأثير، البديع، ج١، ١: ٤٠٦.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٨٤.

خلافًا للكوفيين[١].

- أوجب البصريون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقالوا: الألف تعقب النون، ولا يجتمعان[٢]، ونصّ ابن جني على كراهية اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة[٣]، يريد التنوين والألف.
- الفراء يجيز ما أوجبه البصريون ووجهين آخرين، فيجيز: وا غلام زيداه، ووا غلام زيدِيْهْ، ووا غلام زيدِناهْ، ووا غلام زيدِنِيهْ.
- ذكر ابن عصفور الوجه الثاني عند الفراء: وا غلام زيدِناهْ، ونسبه للكوفيين بصيغة الزعم[٤].

٣٨- في ترخيم المضعّف الآخر

إذا أريد ترخيم اسم مضعّف الآخر، وسكونُ أول الحرفين أصليٌّ، وقبل الساكن ساكنٌ، نحو: (إسحارّ) مسمًّى به فذهب الخليل وسيبويه إلى حذف الأخير وتحريك ما قبله؛ لئلا يلتقي ساكنان، ويحرَّك بالفتح؛ لأجل الألف، فيقال: يا إسحارَ[٥]. وأجاز الزجاج الفتح، والكسر على الأصل في التخلص

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٨٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٢، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢٦٩، والفارسي، المسائل البصريات، ٢: ٨٦٣، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٥٢٣.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٥٢٣.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ١٣٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٥، وابن السراج، الأصول، ١: ٣٦٤، والنحاس، إعراب القرآن، ٢: ٢٤٨- ٢٤٩.

من التقاء الساكنين[١]. «واختلفوا في النقل عن الفراء، فنقل عنه ابن عصفور[٢] الكسر في الراء على أصل التقاء الساكنين. ونقل صاحب (رؤوس المسائل) أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الأخير حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقول: يا إسْحَ»[٣].

وابن أصبغ هو أول من نسب هذا الوجه للفراء فيما وقفت عليه، ونسبه له الرضي دون إشارة لابن أصبغ[٤]، ونقله المرادي عن ابن أصبغ[٥].

٣٩- ترخيم ما آخره تاء التأنيث

ذكر ابن مالك أن نحو: عَمْرَة وضَخْمَة علَمًا وصفةً لا ترخم إلا على لغة من ينتظر، ولا ترخم على لغة من لا ينتظر؛ فلا يقال: يا عَمْرُ، ولا يا ضخمُ؛ لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر[٦]، ونقل أبو حيان أن ابن أصبغ أطلق منع الترخيم على لغة من لم ينوِ المحذوف في الصفات المؤنثة بالهاء، وذكر أنه مذهب سيبويه من غير اعتبار لبس البتة، قال: «وأجاز الفراء ترخيمه على لغة من لم يراع المحذوف إذا كان مما لا يلتبس فيه المذكر والمؤنث»[٧].

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٦٤.

(٢) ذكر في شرح الجمل ٢: ١١٧ رأي سيبويه، ولم يذكر رأي الفراء.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤١.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ١: ٤٠٨.

(٥) المرادي، شرح الألفية، ٢: ٣٠.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٢٥.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤٧، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٣٨.

- عقّب أبو حيان على كلام ابن أصبغ بأن كلام سيبويه يدلّ على التفرقة بين العلم والصفة[١]، وهو ما فهمه الشاطبي[٢]. قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء، وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًّا غالبًا؛ من قِبَل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي. وإنما جاز ذلك في الغالب؛ لأنك لا تذكِّر مؤنثًا، ولا تؤنِّث مذكرًا»[٣].
- ومقتضى كلام سيبويه أنه يراعي اللبس، بخلاف ما نُقِل عن ابن أصبغ، فإن لم يكن ثمة لبس فيرخم على اللغتين، كما في الصفة (رَبْعَة) لأنها مما يوصف به المذكر والمؤنث، ومقتضى هذا الظاهر أن الفراء موافق لسيبويه.

٤٠- حكم الشرط إذا تقدم على أداته شبيهٌ بالجواب

إذا تقدم على أداة الشرط ما يشبه الجواب فيشترط أن يكون فعل الشرط ماضيًا، نحو: أقومُ إن قمتَ، ولا يكون مضارعًا في سعة الكلام، قال ابن أصبغ: «لا خلاف في جواز قولك: آتيك إن تأتني -على قبحه- واختلفوا في جواز ذلك في (مَن) و(ما) و(أي) و(مهما) و(متى) و(حيثما) فأجازه سيبويه في الشعر، ومنعه عامة الكوفيين»[٤].

- أما نحو: آتيك إن تأتني، فجوازه مخصوص بالشعر، قال سيبويه: «ولا

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤٨.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ٤٥٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ١١٥.

تقول: آتيك إن تأتني، إلا في شعر؛ لأنك أخّرت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ(إن) جوابًا ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم»[١].

- وأما (ما) و(من) و(أي) إن جاء بعدها مضارع فيرفع، وتجعل هذه الأدوات موصولات، قال سيبويه: «وتقول: آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيك أيَّها تشاء. هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)»[٢]، وأجاز سيبويه الجزم في الشعر –كما ذكر ابن أصبغ– فقال: «وقد يجوز في الشعر: آتي مَن يأتِني»[٣].
- قول ابن أصبغ: (منعه عامة الكوفيين) يشهد له قول الفراء: «وتقول: لا آتيك ما عشت، ولا يقولون: ما تعشْ»[٤]، ولم يستثنِ في هذا.
- أراد أبو حيان من إيراد كلام ابن أصبغ إثبات أن في المسألة خلافًا، حيث لم يرد في كلام ابن مالك إشارة لمذهب الكوفيين في المنع.

٤١– تغيير الترتيب في جملة التنازع

ذكر ابن مالك أن الجملة في التنازع لا يغير ترتيبها ما لم يكن الموصولُ الألفَ واللام، والمخبَرُ عنه غيرَ المتنازع فيه، فإذا تحقق الأمران قدم المتنازع فيه معمولًا للأول، وإن كان قبلُ معمولًا للثاني، وهذا أولى من جعل خبرِ أولِ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٦٥.

الموصولين بـ(أل) غيرَ خبرِ الثاني[١]، فإذا أخبرت عن ضمير المتكلم من: ضربت وضربني زيد قلت: الضاربُ زيدًا والضاربه هو أنا، وهذا أولى من مراعاة الترتيب إذ يقال: الضاربه أنا هو والضاربُه زيدٌ أنا[٢].

ثم عقّب أبو حيان على كلام ابن مالك بأن أبا إسحاق إبراهيم بن أصبغ ذكر في كتابه المسمى برؤوس المسائل في الخلاف خمسةَ مذاهب في هذه المسألة[٣]:

١- لا يجوز الإخبار بـ(أل) عن بعض أسماء الجملتين إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط.

ولم يسمِّ ابن أصبغ من منع هذا، وهو أبو بكر بن السراج، فقد قال: «وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل أن هاتين الجملتين كجملة واحدة لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلتَ»[٤].

٢- ذهب الأخفش إلى أنه تَسبك من الفعلين اسمي فاعل، وتدخل (أل) عليهما، ويوفَّيان عوائدهما، وتجعلهما جميعًا كشيءٍ واحد، ويعطف مفرد على مفرد.

وصورته إذا جعلت (زيدًا) خبرًا من المثال السابق: الضاربه أنا والضاربي

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ٢٥٢.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٦، وانظر: المقتضب للمبرد، ٣: ١١٤- ١١٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧.

(٤) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦.

زيدٌ[١].

٣- ذهب قوم من البغداديين إلى نحوٍ مما ذهب إليه الأخفش إلا أنهم يحذفون العوائد، فيقولون في: ظننت وظنني زيدٌ عاقلًا، إذا أخبرت عن التاء من (ظننت): الظانُّ والظانُّ عاقلًا زيدٌ أنا.

وقد ذكر مذهب البغداديين ابنُ بابشاذ[٢]، وابن الخباز[٣]، وناظر الجيش[٤]، والسيوطي[٥]، ولم يسمّوا أحدًا منهم.

٤- ذهب المازني إلى مراعاة الترتيب، كالبغداديين إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فعليتين.

وصورته إذا أخبرت عن التاء في المثال السابق: الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ[٦].

وعقّب أبو حيان على ابن أصبغ بأنه «في (الغرة) عن المازني أنه يجعل (أنا) خبرًا عن الأول، والعائد مستكنّ، و(زيدٌ) خبرٌ عن الثاني، والعائد مستكنّ، فهما جملتان، وهو خلاف ما نقل عنه أصحابنا من أن (أنا) فاعل،

---

(١) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٥.

(٢) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٦.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ٦٠٢.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٨٠.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٥٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٨، وابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦، وابن الخباز، توجيه اللمع، ٦٠٢.

وخبر (الضاربه) (زيدٌ) ملفوظٌ به»[١], وما نقله عن (الغرة) لابن الدهان سبق إلى ذكره المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن بابشاذ[٤]، وذكره الأبذي من الأندلسيين[٥]. ولم يسمِّ أبو حيان الناقل من أصحابه عن ابن الدهان خلاف ما في الغرة.

٥- ذهب الفارسي[٦]، والرماني[٧] إلى أنهما يدخلان (أل) على الأول خاصة؛ أي: ويبقى الثاني فعلًا، فيقولان: الظانه أنا إياه وظنني عاقلًا زيدٌ.

ونسب ناظر الجيش[٨]، والسيوطي[٩] هذا القول للجرجاني بدل الرماني، ولعل (الرماني) تصحف إلى (الجرجاني) عند ناظر الجيش، وأخذه عنه السيوطي؛ فلم أرَ هذه النسبة عند غيرهما، ولم أجدها في كتب الجرجاني، ولم ينسبا هذا الرأي إلى الرماني كما عند من سبقهما.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٩٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦.

(٤) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٧.

(٥) الأبذي، شرح الجزولية، ٢٢٦، وانظر حاشية (٢) لمحقق التذييل، ١٦: ٣٩٤.

(٦) أجازه الفارسي في المسائل الشيرازيات، ٢: ٦١٩.

(٧) نسبه للرماني ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٧، وأبو حيان عن ابن أصبغ، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧، والارتشاف، ٣: ١٠٧٢.

(٨) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٨٠.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٢٥٢.

الخاتمة

لعل أهم ما يذكر في نتائج هذا البحث:

* أن كتاب ابن أصبغ -وإن لم يصل إلينا بالصورة التي وضعها مؤلفه- قد تفرد بأمور:
  - نقل الخلاف في مسائل حكي فيها الإجماع، وقد يكون الخلاف حادثًا عند المتأخرين.
  - نقل الخلاف في مسائل اشتهر فيها قول واحد عند المتأخرين.
  - نقل آراء لعلماء نُسِب لهم غيرها.
  - منهج التأليف الذي يعنى برؤوس المسائل، فإنه -وإن كان مطروقًا في فنون العلم الأخرى كالفقه وأصوله- غير مطروق في منهج التأليف في الخلاف النحوي قبل ابن أصبغ.
* حوى الكتاب آراء لبعض أعلام النحويين كالكسائي لم تذكرها عامة كتب النحويين المطبوعة.
* حفظ الكتاب مسائل خلافية من كتب النحويين المفقودة وغير المطبوعة.
* حفظ الكتاب الخلاف في فروع المسائل مما لا تُعنَى به كتب الخلاف الأخرى، وهذا موحٍ بثراء مادة الخلاف فيه.
* لآراء ابن أصبغ أثر فيمن بعده؛ فقد أكثر أبو حيان النقل عنه لأغراض منها: الاحتجاج بفهمه في اختيار بعض الأقوال، والاحتجاج بما نقله في إثبات الخلاف فيما اشتهر فيه قول واحد، والاستناد إليه في نسبة أكثر من قول لعالم واحد في المسألة الواحدة، والاستناد إليه في تفصيل

الخلاف، وتخصيص التعميم، وتفصيل الإجمال، ومن أهداف أبي حيان من إيراد بعض تلك النقول: استشكال بعضها، وحملها على الغلط أو تأويلها، وتسمية من لم يسمِّه ابن أصبغ من أصحاب الآراء، والاختلاف معه في فهم بعض عبارات النحويين.

* تُظهِر مواقف أبي حيان المختلفة مما نقله عن ابن أصبغ عنايته بمسائله، واحتفاءه به، واعتداده بنقله. وإذا خالفه تلطف في عبارته، ولم يجزم بتغليطه، وربما التمس تأويل كلامه.

* ليس ابن أصبغ ناقلًا للخلاف فحسب، فربما اعترض على بعض الآراء ونسبتها لبعض العلماء بما فهمه من كلامهم.

يوصَى في ختام هذا البحث بدراسة مسائل ابن أصبغ في كتب النحويين دراسة احتجاج واستدلال وتحرير منازع الخلاف. وهو صالح لرسالة علمية.

كما يوصى بدراسة آراء الكوفيين عنده، ولا سيما الكسائي، وتحرير آرائهم.

المراجع

* ابن الأبّار؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (٦٥٨هـ):

– تحفة القادم، تحقيق: إحسان عباس (بيروت، دار الغرب، ١٤٠٦هـ).

– التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس (بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ).

* الأبذي؛ أبو الحسن علي بن محمد (٦٨٠هـ):

– شرح الجزولية، تحقيق: محمد الزهراني –رسالة ماجستير– (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ).

* ابن بري؛ أبو محمد عبد الله بن بري (٥٨٢هـ)، * ابن ظفر؛ أبو عبد الله محمد بن أبي محمد الصقلي (٥٦٥هـ):

– حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: أحمد طه حسانين (القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ).

* ابن الأثير؛ أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ):

– البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين وصالح العايد (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

* الأخفش؛ سعيد بن مسعدة (٢٢١هـ):

– معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة (القاهرة، الخانجي، ١٤٣١هـ).

* الأزهري؛ خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ):

– التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: أحمد السيد أحمد (القاهرة، دار التوفيقية، ٢٠١١م).

* الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ):

– تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

* الأعشى؛ ميمون بن قيس (٧هـ):
– الديوان، شرح وتعليق: محمد حسين (مصر، مكتبة الآداب، د ت).
* الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ):
– النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب (المغرب، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ).
* امرؤ القيس بن حجر الكندي (٨٠ق.هـ):
– الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار المعارف، ١٣٧٧هـ).
* ابن الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):
– شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٦م).
* الأنباري؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (٥٧٧هـ):
– الإنصاف في مسائل الخلاف (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤).
* الأنصاري؛ أحمد مكي (١٤٢٤هـ):
– يونس البصري (الخرطوم، مطبوعات جامعة القاهرة، ١٣٩٣هـ).
* ابن بابشاذ؛ طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ):
– شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد (إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٦م).
– شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم (الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م).
* البخاري؛ محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ):
– الجامع الصحيح (القاهرة، دار الشعب، ١٤٠٧هـ).
* ابن برهان؛ أبو القاسم عبد الواحد بن علي (٤٥٦هـ):
– شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس (الكويت، المجلس الوطني، ١٤٠٤هـ).

* البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ):
- خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٤،القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).
- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق (بيروت، دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ).
* الثبيتي؛ عياد بن عيد:
- ابن الطراوة النحوي (الطائف، النادي الأدبي، ١٤٠٣هـ).
* الجزولي؛ عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (٦٠٧هـ):
- المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد (مطبعة أم القرى، ١٤٠٨هـ).
* ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ):
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ).
- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس (الكويت، دار الكتب الثقافية، د ت).
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).
* ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر (٦٤٦هـ):
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله (القاهرة، دار سعد الدين، ١٤٣١هـ).
- الأمالي، تحقيق: فخر قدارة (عمّان، دار عمار، ١٤٠٩هـ).
* أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨).

- البحر المحيط، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، مركز هجر، ١٤٣٦هـ).
- التذييل والتكميل، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤١٨هـ).
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: علي فاخر وآخرين (القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥هـ).

* ابن الخباز؛ أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ):
- توجيه اللمع، تحقيق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم (الدمام، مكتبة المتنبي، ١٤٣٨هـ).

* الخضري؛ محمد الدمياطي (١٢٨٧هـ):
- حاشيته على شرح ابن عقيل (القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ).

* الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (٨٢٧هـ):
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى (الرياض، مطبعة الحميضي، ١٤٢٦هـ).

* الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ):
- تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر التدمري (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ).

* ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد الأشبيلي (٦٨٨هـ):
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي (بيروت، دار الغرب، ١٤٠٧هـ).

* الرضي؛ محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ):
- شرح الرضي على الكافية، نشرة: يوسف حسن عمر (ليبيا، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ).

* الرماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ):
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: شريف النجار (القاهرة، دار السلام، ١٤٤٢هـ).

* الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن حسن (٣٧٩هـ):

- لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب (القاهرة، الخانجي، ١٤٢٠هـ).
* الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ):
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ).
* الزمخشري؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ):
- أساس البلاغة (القاهرة، مطابع الشعب، ١٩٦٠م).
- الكشاف (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٧).
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).
* ابن السراج؛أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ):
- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
* ابن سلام؛ محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ):
- طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م).
* السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ):
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط (ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤٢٤).
* السهيلي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١هـ):
- الروض الأنف، تحقيق: عمر السلامي (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢١هـ).
- نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (بنغازي، جامعة قار يونس، د ت).
* سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ):
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (بيروت، دار الجيل، مصورة عن الطبعة

المصرية).
* ابن السِّيد البَطَلْيَوسي؛ أبو محمد عبد الله بن محمد (٥٢١ هـ):
– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).
* السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ):
– شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩هـ).
* السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ):
– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ).
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (مصر، المكتبة التوفيقية).
* الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ):
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين (مكة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٨هـ).
* ابن الشجري؛ هبة الله بن علي (٥٤٢هـ):
– الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٣٥هـ).
* الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد (٦٥٤هـ):
– التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع (الكويت، د ن، ١٤٠١هـ).
– حواشي المفصل، تحقيق: حماد الثمالي –رسالة ماجستير– (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ).
– شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي (ط٢،بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤١٤هـ).

* الشمني؛ أحمد بن محمد (٨٧٣هـ):
– حاشيته على مغني اللبيب (مصر، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٥هـ).
* الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ):
– الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ).
* العتيبي؛ تركي بن سهو:
– هشام بن معاوية الضرير (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٦هـ).
* ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ):
– شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ).
– المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٦م).
– الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).
* ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ):
– شرح الألفية، نشرة: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ).
– المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى،١٤٢٢هـ).
* العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ):
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين (الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ).
– اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات وعبدالإله نبهان (دمشق، دار الفكر، ١٤٢٢هـ).

* الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ):
- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (مصر، دار التأليف، ١٣٨٩هـ).
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي (الرياض، دار المفردات، ١٤٣٢هـ).
- الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ).
- المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ).
- المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي (الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ).
- المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر أحمد (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ).
* الفراء؛ أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):
- لغات القرآن، تحقيق: الموافي البيلي (المنصورة، المكتبة العصرية، ١٤٣٧هـ).
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح شلبي، علي ناصف (مصر، دار المصرية ودار السرور، د.ت).
* القالي؛ إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ):
- النوادر، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي (مصر، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ).
* ابن مالك؛ محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ):
- ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني (الرياض، المنهاج، ١٤٣٢هـ).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ).
- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون (مصر، هجر، ١٤١٠هـ).

- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى، ١٩٨٢م).

* المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ).

* المرادي؛ بدر الدين حسن بن قاسم (٧٤٩هـ):

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ).

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

- شرح الألفية، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ).

* المعري؛ أبو العلاء أحمد بن عبد الله (٤٤٩هـ):

- اللامع العزيزي، تحقيق: عبد الله الفلاح (مصر، دار الصحوة، ١٤٣٦هـ).

* الملك المؤيد؛ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (٧٣٢هـ):

- الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام (بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

* ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ):

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين (القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ).

* النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ):

- إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد (بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٦هـ).

* ابن هشام اللخمي؛ محمد بن أحمد (٥٧٧هـ):

- المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم الضامن (بيروت، دار البشائر،

١٤٢٤هـ).

* ابن هشام؛ جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م).

* ابن ولّاد؛ أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (٣٣٢هـ):

- الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ).

AlmrAjç
* Abn AlÂbĂr؛ Âbw çbd Allh mHmd bn çbd Allh AlqDAçy (658h):
- tHfh AlqAdm، tHqyq: ĂHsAn çbAs (byrwt، dAr Alγrb، 1406h).
- Altkmlh lktAb AlSlh، tHqyq: çbd AlslAm AlhrAs (byrwt، dAr Alfkr، 1415h).
* AlÂbðy؛ Âbw AlHsn çly bn mHmd (680h):
- ŝrH Aljzwlyh، tHqyq: mHmd AlzhrAny –rsAlh mAjstyr- (mkh Almkrmh، jAmçh Âm AlqrŶ، 1424h).
* Abn bry؛ Âbw mHmd çbd Allh bn bry (582h)، * Abn Ďfr؛ Âbw çbd Allh mHmd bn Âby mHmd AlSqly (565h):
- HwAŝy Abn bry wAbn Ďfr çlŶ drh AlγwAS fy ÂwhAm AlxwAS llHryry، tHqyq: ÂHmd Th HsAnyn (AlqAhrh، mTbçh AlÂmAnh، 1411h).
* Abn AlÂθyr؛ Âbw AlsçAdAt Abn AlÂθyr (606h-):
- Albdyç fy çlm Alçrbyh، tHqyq: ftHy ÂHmd çly Aldyn wSAlH AlçAyd (mkh Almkrmh، jAmçh Âm AlqrŶ، 1420h-).
* AlÂxfŝ؛ sçyd bn msçdh (221h-):
-mçAny AlqrĀn، tHqyq: hdŶ qrAçh (AlqAhrh، AlxAnjy، 1431h).
* AlÂzhry؛ xAld bn çbd Allh (905h-):
- AltSryH bmDmwn AltwDyH، tHqyq: ÂHmd Alsyd ÂHmd (AlqAhrh، dAr Altwfyqyh، 2011m).
* AlÂzhry؛ Âbw mnSwr mHmd bn ÂHmd (370h):
- thðyb Allγh، tHqyq: mHmd çwD mrçb (byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، 2001m).
* AlÂçŝŶ؛ mymwn bn qys (7h):
- AldywAn، ŝrH wtçlyq: mHmd Hsyn (mSr، mktbh AlĀdAb، d t).
* AlÂçlm Alŝntmry؛ Âbw AlHjAj ywsf bn slymAn (476h):
- Alnkt fy tfsyr ktAb sybwyh، tHqyq: rŝyd blHbyb (Almγrb، wzArh AlÂwqAf، 1420h).
* Amrŵ Alqys bn Hjr Alkndy (80q.h-):
-AldywAn، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym (AlqAhrh، dAr AlmçArf، 1377h-).
* Abn AlÂnbAry؛ Âbw bkr mHmd bn AlqAsm (328h-):
- ŝrH AlqSAŶd Alsbç AlTwAl AljAhlyAt، tHqyq: çbd AlslAm hArwn (AlqAhrh، dAr AlmçArf، 1976m).
* AlÂnbAry؛ Âbw AlbrkAt çbdAlrHmn bn mHmd (577h-):
- AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf (byrwt، Almktbh AlçSryh، 1414).
* AlÂnSAry؛ ÂHmd mky (1424h):
- ywns AlbSry (AlxrTwm، mTbwçAt jAmçh AlqAhrh، 1393h).
* Abn bAbŝAð؛ TAhr bn ÂHmd (469h):
- ŝrH jml AlzjAjy، tHqyq: çly twfyq AlHmd (Ărbd، çAlm Alktb AlHdyθ،

2016m).
- ŝrH Almqdmħ AlmHsbħ، tHqyq: xAld ςbd Alkrym (Alkwyt، AlmTbçħ AlçSryħ، 1977m).
* AlbxAry؛ mHmd bn ĂsmAçyl (256h):
- AljAmç AlSHyH (AlqAhrħ، dAr Alŝçb، 1407h).
* Abn brhAn؛ Âbw AlqAsm ςbd AlwAHd bn ςly (456h):
- ŝrH Allmç، tHqyq: fAŶz fArs (Alkwyt، Almjls AlwTny، 1404h).
* AlbγdAdy؛ ςbdAlqAdr bn ςmr (1093h-):
- xzAnħ AlÂdb، tHqyq: ςbd AlslAm hArwn (T4،AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1418h-).
- ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb، tHqyq: ςbd Alçzyz rbAH wÂHmd dqAq (byrwt، dAr AlmÂmwn lltrAθ، 1393h).
* Alθbyty؛ ςyAd bn ςyd:
- Abn AlTrAwħ AlnHwy (AlTAŶf، AlnAdy AlÂdby، 1403h).
* Aljzwly؛ ςysŶ bn ςbd Alçzyz bn yĺĺbx̂ẗ (607h-):
- Almqdmħ Aljzwlyħ fy AlnHw، tHqyq: ŝçbAn ςbd AlwhAb mHmd (mTbçħ Âm AlqrŶ، 1408h-).
* Abn jny؛ Âbw AlftH çθmAn (392h-):
- AlxSAŶS، tHqyq: mHmd ςly AlnjAr (mSr، dAr Alktb AlmSryħ، 1952m).
- sr SnAçħ AlĂçrAb، tHqyq: Hsn hndAwy (dmŝq، dAr Alqlm، 1413h-).
- Allmç fy Alçrbyħ، tHqyq: fAŶz fArs (Alkwyt، dAr Alktb AlθqAfyħ، d t).
- AlmHtsb، tHqyq: ςly Alnjdy، ςbdAlHlym AlnjAr، ςbdAlftAH ŝlby (AlqAhrħ، Almjls AlÂçlŶ llŝŵwn AlĂslAmyħ، 1386h-).
* Abn AlHAjb؛ Âbw ςmr çθmAn bn Âby bkr (646h-):
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl، tHqyq: ĂbrAhym mHmd ςbd Allh (AlqAhrħ، dAr sçd Aldyn، 1431h-).
- AlÂmAly، tHqyq: fxr qdArħ (çm̆An، dAr çmAr، 1409h).
* Âbw HyAn؛ mHmd bn ywsf (745h-):
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrb، tHqyq: rjb çθmAn mHmd (AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1418).
- AlbHr AlmHyT، tHqyq: ςbd Allh Altrky (AlqAhrħ، mrkz hjr، 1436h-).
- Altðyyl wAltkmyl، tHqyq: Hsn hndAwy (dmŝq، dAr Alqlm، 1418h-).
- mnhj AlsAlk fy AlklAm çlŶ Âlfyħ Abn mAlk، tHqyq: ςly fAxr wĀxryn (AlqAhrħ، dAr AlTbAçħ AlmHmdyħ، 1435h).
* Abn AlxbAz؛ ÂHmd bn AlHsyn (639h-):
- twjyh Allmç، tHqyq: ςbd Allh ςmr AlHAj ĂbrAhym (AldmAm، mktbħ Almtnby، 1438h).
* AlxDry؛ mHmd AldmyATy (1287h):
- HAŝyth çlŶ ŝrH Abn ςqyl (AlqAhrħ، mSTfŶ AlbAby AlHlby، 1359h).

* AldmAmyny؛ mHmd bdr Aldyn bn Âby bkr bn çmr (827h):
- tçlyq AlfrAŶd çlŶ tshyl AlfwAŶd، tHqyq: mHmd AlmfdŶ (AlryAD، mTbçh AlHmyDy، 1426h).
* Alðhby؛ ŝms Aldyn mHmd bn ÂHmd (748h):
- tAryx AlĂslAm، tHqyq: çmr Altdmry (byrwt، dAr AlktAb Alçrby، 1413h).
* Abn Âby Alrbyç؛ çbyd Allh bn ÂHmd AlÂŝbyly (688h):
- AlbsyT fy ŝrH jml AlzjAjy، tHqyq: çyAd Alθbyty (byrwt، dAr Alγrb، 1407h).
* AlrDy؛ mHmd bn AlHsn AlĂstrAbAðy (686h-):
- ŝrH AlrDy çlŶ AlkAfyh، nŝrh: ywsf Hsn çmr (lybyA، jAmçh qAr ywns، 1398h-).
* AlrmAny؛ Âbw AlHsn çly bn çysŶ (384h):
- ŝrH ktAb sybwyh، tHqyq: ŝryf AlnjAr (AlqAhrh، dAr AlslAm، 1442h).
* Alzbydy؛ Âbw bkr mHmd bn Hsn (379h):
- lHn AlçwAm، tHqyq: rmDAn çbd AltwAb (AlqAhrh، AlxAnjy، 1420h).
* AlzjAj؛ Âbw ĂsHAq ĂbrAhym bn Alsry (311h-):
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh، tHqyq: çbdAljlyl çbdh ŝlby (byrwt، çAlm Alktb، 1408h-).
* Alzmxŝry؛ jAr Allh Âbw AlqAsm mHmwd bn çmr (538h):
- ÂsAs AlblAγh (AlqAhrh، mTAbç Alŝçb، 1960m).
- AlkŝAf (byrwt، dAr AlktAb Alçrby، 1427).
- AlmfSl fy Snçh AlĂçrAb، tHqyq: çly bw mlHm (byrwt، mktbh AlhlAl، 1993m).
* Abn AlsrAj؛Âbw bkr mHmd bn shl (316h-):
-AlÂSwl fy AlnHw، tHqyq: çbd AlHsyn Alftly (byrwt، mŵssh AlrsAlh، 1405h-).
* Abn slAm؛ mHmd bn slAm AljmHy (231h):
- TbqAt fHwl Alŝçr A'، tHqyq: mHmwd ŝAkr (AlqAhrh، mTbçh Almdny، 1974m).
* Alsmyn AlHlby؛ ÂHmd bn ywsf (756h-):
- Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn، tHqyq: ÂHmd AlxrAT (T2، dmŝq، dAr Alqlm، 1424).
* Alshyly؛ Âbw AlqAsm çbdAlrHmn bn çbdAllh (581h-):
- AlrwD AlÂnf، tHqyq: çmr AlslAmy (byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ، 1421h).
- ntAŶj Alfkr، tHqyq: mHmd ĂbrAhym AlbnA (bnγAzy، jAmçh qAr ywns، d t).
* sybwyh؛ Âbw bŝr çmrw bn çθmAn bn qnbr (180h-):
- AlktAb، tHqyq: çbd AlslAm hArwn (byrwt، dAr Aljyl، mSwrh çn AlTbçh AlmSryh).

* Abn Alsỹd AlbṪlỉẏwsy؛ Âbw mHmd ςbd Allh bn mHmd (521 h-):
- AlAqtDAb fy ŝrH Âdb AlktAb، tHqyq: mSTfŶ AlsqA wHAmd ςbd Almjyd (AlqAhrħ، dAr Alktb AlmSryħ، 1996m).
* AlsyrAfy؛ Âbw sςyd AlHsn bn ςbdAllh (368h-):
- ŝrH ktAb sybwyh، tHqyq: rmDAn ςbd AltwAb wĀxryn (AlqAhrħ، dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ، 1429h).
* AlsywTy؛ jlAl Aldyn ςbd AlrHmn (911h):
- bγyħ AlwςAħ fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAħ، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym (AlqAhrħ، ςysŶ AlbAby AlHlby، 1384h).
- hmς AlhwAmς fy ŝrH jmς AljwAmς، tHqyq: ςbd AlHmyd hndAwy (mSr، Almktbħ Altwfyqyħ).
* AlŝATby؛ Âbw ĂsHAq ĂbrAhym bn mwsŶ (790h-):
- AlmqASd AlŝAfyħ fy ŝrH AlxlASħ AlkAfyħ، tHqyq: ςbd AlrHmn Alςθymyn wĀxryn (mkħ Almkrm̃ħ، jAmςħ Âm̃AlqrŶ، 1428h-).
* Abn Alŝjry؛ hbħ Allh bn ςly (542h):
- AlÂmAly، tHqyq: mHmwd AlTnAHy (AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1435h).
* Alŝlwbyn؛ Âbw ςly ςmr bn mHmd (654h-):
- AltwTŶħ، tHqyq: ywsf AlmTwς (Alkwyt، d n، 1401h).
- HwAŝy AlmfSl، tHqyq: HmAd Alθmaly –rsAlħ mAjstyr- (mkħ Almkrmħ، jAmςħ Âm AlqrŶ، 1402h).
- ŝrH Almqdm̃ħ Aljzwlyħ Alkbyr، tHqyq: trky bn shw Alςtyby (T2،byrwt، mŵssħ AlrsAlħ،1414h-).
* Alŝmny؛ ÂHmd bn mHmd (873h):
- HAŝyth ςlŶ mγny Allbyb (mSr، mTbςħ mHmd Âfndy mSTfŶ، 1305h).
* AlSfdy؛ SlAH Aldyn xlyl bn Âybk (764h):
- AlwAfy bAlwfyAt، tHqyq: ÂHmd AlÂrnAŵwT wtrky mSTfŶ (byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ، 1420h).
* Alςtyby؛ trky bn shw:
- hŝAm bn mçAwyħ AlDryr (AlqAhrħ، mTbςħ Almdny، 1416h).
* Abn ςSfwr؛ ςly bn mŵmn AlĂŝbyly (669h-):
- ŝrH jml AlzjAjy، tHqyq: SAHb Âbw jnAH (byrwt، ςAlm Alktb، 1419h-).
- Almqrb، tHqyq: ÂHmd AljwAry wςbd Allh Aljbwry (bγdAd، wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ، 1986m).
- Almmtς fy AltSryf، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ (byrwt، dAr Almçrfħ، 1407h).
* Abn ςqyl؛ bhA' Aldyn ςbd Allh bn ςbd AlrHmn (769h-):
- ŝrH AlÂlfyħ، nŝrħ: mHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd (AlqAhrħ، dAr AltrAθ، 1400h).
- AlmsAçd ςlŶ tshyl AlfwAŶd، tHqyq: mHmd kAml brkAt (mkħ

Almkrmħ، jAmçħ Âm˝AlqrŶ،1422h-).
* Alçkbry؛ Âbw AlbqA' çbdAllh bn AlHsyn (616h-):
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، tHqyq: çbd AlrHmn Alçθymyn (AlryAD، mktbħ AlçbykAn، 1421h-).
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb، tHqyq: γAzy TlymAt wçbdAlĂlh nbhAn (dmŝq، dAr Alfkr، 1422h-).
* AlfArsy؛ Âbw çly AlHsn bn ÂHmd bn çbd AlγfAr (377h-):
- AlĂyDAH AlçDdy، tHqyq: Hsn ŝAðly frhwd (mSr، dAr AltÂlyf، 1389h).
- Altçlyqħ çlŶ ktAb sybwyh، tHqyq: çwD Alqwzy (AlryAD، dAr AlmfrdAt، 1432h).
- AlHjħ llqr˝A' Alsbçħ، tHqyq: bdr Aldyn qhwjy wbŝyr jwyjAty (dmŝq، dAr AlmÂmwn lltrAθ، 1413h-).
- AlmsAŶl AlbSryAt، tHqyq: mHmd AlŝATr ÂHmd (AlqAhrħ، mTbçħ Almdny، 1405h-).
- AlmsAŶl AlŝyrAzyAt، tHqyq: Hsn hndAwy (AlryAD، knwz ĂŝbylyA، 1424h-).
- AlmsAŶl Alçskryħ، tHqyq: mHmd AlŝATr ÂHmd (AlqAhrħ، mTbçħ Almdny، 1403h).
* AlfrA'؛ Âbw zkry˝A yHyŶ bn zyAd (207h-):
- lγAt AlqrĀn، tHqyq: AlmwAfy Albyly (AlmnSwrħ، Almktbħ AlçSryħ، 1437h).
- mçAny AlqrĀn، tHqyq: ÂHmd njAty، mHmd AlnjAr، çbd AlftAH ŝlby، çly nASf (mSr، dAr AlmSryħ wdAr Alsrwr، d.t).
* AlqAly؛ ĂsmAçyl bn AlqAsm (356h):
- AlnwAdr، tHqyq: mHmd çbd AljwAd AlÂSmçy (mSr، dAr Alktb AlmSryħ، 1344h).
* Abn mAlk؛ mHmd bn çbd Allh (672h-):
- Âlfyħ Abn mAlk، tHqyq: slymAn Alçywny (AlryAD، AlmnhAj، 1432h).
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، tHqyq: mHmd kAml brkAt (dAr AlkAtb Alçrby، 1387h).
- ŝrH Altshyl، tHqyq: çbd AlrHmn Alsyd wmHmd Almxtwn (mSr، hjr، 1410h-).
- ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ، tHqyq: çbd Almnçm hrydy (mkħ Almkrmħ، jAmçħ Âm˝AlqrŶ، 1982m).
* Almbrd؛ Âbw AlçbAs mHmd bn yzyd (285h-):
- AlmqtDb، tHqyq: mHmd çbd AlxAlq çDymħ (AlqAhrħ، wzArħ AlÂwqAf، 1415h-).
* AlmrAdy؛ bdr Aldyn Hsn bn qAsm (749h):
- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyħ Abn mAlk، tHqyq: çbd

AlrHmn ςly slymAn (AlqAhrħ، dAr Alfkr Alςrby، 1428h).
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmςAny، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ، wmHmd ndym fADl (byrwt، dAr Alktb Alςlmyħ، 1413h).
- ŝrH AlÂlfyħ، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ (byrwt، dAr mktbħ AlmςArf، 1428h).
* Almςry؛ Âbw AlςlA' ÂHmd bn ςbd Allh (449h-):
- AllAmς Alςzyzy، tHqyq: ςbd Allh AlflAH (mSr، dAr AlSHwħ، 1436h).
* Almlk Almŵyd؛ Âbw AlfdA' ςmAd Aldyn ĂsmAςyl bn ςly (732h):
- AlknAŝ fy fny AlnHw wAlSrf، tHqyq: ryAD AlxwAm (byrwt، Almktbħ AlςSryħ، 2000m).
* nADr Aljyŝ؛ mHb Aldyn mHmd bn ywsf (778h-):
- tmhyd AlqwAςd bŝrH tshyl AlfwAŶd، tHqyq: ςly mHmd fAxr wĀxryn (AlqAhrħ، dAr AlslAm، 1428h-).
* AlnHAs؛ Âbw jςfr ÂHmd bn mHmd (338h-):
- ĂςrAb AlqrĀn،tHqyq: zhyr γAzy zAhd (byrwt، ςAlm Alktb، 1426h-).
* Abn hŝAm Allxmy؛ mHmd bn ÂHmd (577h):
- Almdxl ĂlŶ tqwym AllsAn، tHqyq: HAtm AlDAmn (byrwt، dAr AlbŝAŶr، 1424h).
* Abn hŝAm؛ jmAl Aldyn ςbd Allh bn ywsf (761h):
- mγny Allbyb ςn ktb AlÂςAryb، tHqyq: mAzn AlmbArk، wmHmd ςly Hmd Allh (byrwt، dAr Alfkr، 1979m).
* Abn wlĂd؛ Âbw AlςbAs ÂHmd bn mHmd Altmymy (332h-):
- AlAntSAr lsybwyh ςlŶ Almbrd، tHqyq: zhyr ςbd AlmHsn slTAn (byrwt، mŵssħ AlrsAlħ، 1416h-).

***